الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

وزارة التـــعـــلـــيـــم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان –

الملحقة الجامعية- مغنية-

قسم العلوم التجارية

تقرير بحث لنيل شهادة الليسانس(LMD) تخصص المالية

دور لجنة بازل في توجيه سياسة رأس المال لدى البنك

إعداد الطالبتين:

- أمامي فاطمة الزهراء
- عين السبع فاطمة الزهراء

إشراف الأستاذة:

- فوقي خديجة

السنة الجامعية : 1434هـ/1435هـ

2013م/2014م

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

" وَقُلْ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ "

صدق الله العظيم

سورة التوبة

شكرات

قال الله تعالى:

[فَٱذْكُرُونِيٓ أَذْكُرْكُمْ وَٱشْكُرُواْ لِي وَلَا تَكْفُرُونِ]

فالحمـــــــــــــــــد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمـــــــــــــل

وعملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم:

[من لم يشكـــر الناس لم يشكر الله]

نتوجه بالشكر الجزيل إلى:

الوالدين الكريمين اللذين كان لهما الفضل الكبير في إنجازهـــذا العمل

وسيرا على خطى الشاعر الذي قال:

قـــم للمعلـــم وفيه التبجيـــل كاد المعلم أن يكون رســـولا

نتقدم بالشكر الجزيل لجميع أساتذتنا الكرام من الإبتدائية إلى الجامعة

وخاصة الأستـــــــاذة المشرفة " فوقي خديجة " التي لم تدخر جهدا في

مساعدتنا ولم تبخـــــــل علينا بنصائحها القيمة، و إلى كل من شارك في

إنجاز هذا العمل بدون استثناء.

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لو لا فضل الله علينا

أما بعد

إلى أعز ما أملك في هذه الدنيا، إلى من جعلت الجنة تحت أقدامها، إلى التي لن أستطيع أن أوفي حقها مهما قدمت لها **أمي الـــغالية**.

و إلى الغالي الذي أورثني هديّة الأخلاق، اعتزازي و فخري **أبي العزيز**.

وإلى أفراد أسرتي، سندي في الدنيا ولا أحصي لهم الفضـــل، علـــى وجـــه الخصوص أختاي رشيدة، و سعاد و ابنها ياسر.

إلى صديقتي و رفيقة دربي من شاركتني في إنجـــاز المـــذكرة فاطمـــة الزهراء.

إلى كل من عرفت و صادقت و أحببت 'أمينة' 'أحلام' 'هامة' 'حمزة'، وإلـــى من تناساهم القلم و لم ينساهم القلب.

إلى أساتذتي الكرام و كل رفقاء الدراسة

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لو لا فضل الله علينا

أما بعد:

أهدي ثمرة جهدي إلى أعز إنسان في الوجود، وهبتني الحياة بعد ربي

أمي الغالية التي سخرت عمرها في رعايتي وتربيتي

إلى من راعاني من صباي حتى شبابي ورميت بثقل همومي عليه أبي العزيز رحمه الله

إلى شقيقتاي:نهى، والمشاكسة شيماء، وإلى خطيبي هشام

إلى كل الأقارب والأحباب أخص بالذكر: جدي محمد وجدتي خديجة،

جدي محمد وجدتي خيرة رحمهما الله

إلى كل أخوالي وأبنائهم، إلى كل أعمامي

إلى كل من جامعتني بهم الجامعة: فاطمة الزهراء، منية

إلى جميع أساتذتي من الطور الابتدائي إلى الجامعة

إلى دفعة السنة الثالثة تخصص مالية 2014

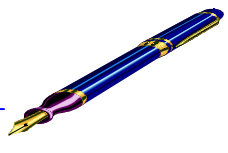

فاطمة الزهراء عين السبع

خطة البحث

مقـــــدمة عامة

الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول البنوك

تمهيد.

المبحث الأول: ماهية البنك

المطلب الأول: نشأة البنك

المطلب الثاني: مفهوم البنك

المطلب الثالث: الأهداف الرئيسة للبنك

المبحث الثاني: أنواع البنوك.

المطلب الأول: من حيث طبيعة الأعمال التي تزاولها.

المطلب الثاني: من حيث مصادر الأموال

المطلب الثالث: من حيث شرعية العمليات

المبحث الثالث: وظائف البنوك.

المطلب الأول: الوظائف التقليدية.

المطلب الثاني: الوظائف الحديثة.

المبحث الرابع: العوامل المؤثرة على الإدارة في البنوك

المطلب الأول: تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية

المطلب الثاني: التنوع و نظم المعلومات الإدارية

المطلب الثالث: العالمية

المطلب الرابع: التغير الاجتماعي

خلاصة الفصل.

الفصل الثاني: أهم السياسات البنكية

تمهيد

المبحث الأول: سياسة السيولة

المطلب الأول: تطور فكرة السيولة وتعريفها

المطلب الثاني: مكونات السيولة

المطلب الثالث: معاير قياس السيولة

المبحث الثاني: سياسة الاستثمار

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار

المطلب الثاني: أهداف سياسة الاستثمار

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على سياسة الاستثمار في البنك

المبحث الثالث: سياسة الإقراض

المطلب الأول: مفهوم القرض و مصادره

المطلب الثاني: مكونات سياسة الإقراض

المطلب الثالث: أنواع القروض

المبحث الرابع: سياسة الودائع

المطلب الأول: تعريف الودائع و أهم تصنيفاتها

المطلب الثاني: السياسات المتبعة في تنمية الودائع

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الطلب على الودائع المصرفية

المبحث الخامس: سياسة رأس المال

المطلب الأول: هيكل رأس المال

المطلب الثاني: وظائف رأس المال

المطلب الثالث: ملائمة رأس مال البنك

الفصل الثالث: لجنة بازل و كفاية رأس المال

تمهيد

المبحث الأول: لجنة بازل

المطلب الأول: نشأة لجنة بازل

المطلب الثاني: أهداف لجنة بازل

المطلب الثالث: المبادئ الأساسية للجنة بازل

المبحث الثاني: اتفاقية بازل 1

المطلب الأول: مقررات اتفاقية بازل 1

المطلب الثاني: ايجابيـــــات اتفاقية بازل 1

المطلب الثالث: سلبيات اتفاقية بازل 1

المبحث الثالث: اتفاقية بازل 2

المطلب الأول: الحاجة إلى اتفاقية بازل 2

المطلب الثاني: دعائم كفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل 2

المطلب الثالث: أهم الانعكاسات المترتبة على البنوك نتيجة تطبيق مقررات بازل 2

خلاصة الفصل

الخاتمـــــــة

المراجع

المقدمة

نجد البنوك من المنشآت المالية الحيوية ضمن إطار الاقتصاد القومي حيث تلعب دورا رياديا و استراتيجيا في تنفيذ أهداف و مكونات السياسة المالية للدولة بعناصرها الائتمانية و النقدية، فإنها تساهم بشكل جوهري في تصعيد وثائر التنمية الاجتماعية و الاقتصادية، و هذا أن تعمل على تحقيق أهدافها و إستراتيجيتها و برامجها و غاياتها ضمن إطار البيئة المالية و المصرفية التنافسية. و سعيها لبناء مركز استراتيجي متميز من خلال اعتماد سياسات مصرفية متعددة, و ذلك للمنافسة على أساس التكاليف الخاصة بالعمليات المصرفية, و أسعار الخدمات المقدمة لمختلف الزبائن، و في إطار الرؤية الإستراتيجية المتكاملة و التي تستند على الفرص المتاحة في البيئة بهدف مواجهة التهديدات المختلفة.

يتعرض العمل المصرفي في ضوء طبيعة الأموال التي يحصل عليها من مصادرها المختلفة، و أوجه استخدامها إلى العديد من المخاطر و قد تنشأ هذه المخاطر بسبب عوامل داخلية ترتبط بنشاطها و إدارة البنك ذاته، أو عوامل خارجية تنشأ عن تغيرات الظروف أو البيئة التي يعمل في ظلها و لقد اعتادت البنوك على التحوّط لمثل هذه المخاطر بطرق عديدة لعلّ من أهمها الاحتفاظ بقدر كاف من الموارد أو الأصول السائلة أو تلك التي يسهل تحويلها إلى نقدية، و التي تكون جاهزة للاستخدام في أي وقت لمواجهة أية مخاطر محتملة، و يعتبر رأس المال و الاحتياط من أهم هذه الموارد، و من هذا جاء التفكير في آليات جديدة لمواجهة تلك المخاطر، و إيجاد هيئة مشتركة بين البنوك المركزية في دول العالم تقوم بالتنسيق و الرقابة.

من خلال ما سبق تتضح معالم إشكالية هذا البحث ليتم صياغتها كما يلي: فيم تتمثل أهم السياسات التي يعتمدها النظام المصرفي في تقديم خدماته و تحقيق أهدافه؟، و ما هو دور لجنة بازل في توجيه سياسة رأس المال لدى البنك؟

و حتى يتيسر لنا الإلمام بجوانب الموضوع، ارتأينا تجزئة الإشكالية إلى الأسئلة التالية:

- ماهية البنك، وظائفه و أهدافه؟
- فيم تتمثل أهم تصنيفات البنوك، و كذا العوامل المؤثرة على الإدارة فيها؟
- ما هي أهم السياسات المعتمدة في تسيير نشاطات البنك؟
- ما هو جوهر اتفاقية بازل 1 و بازل 2، و أهم الجوانب الرئيسية للجنة بازل؟

و للإجابة عن التساؤلات المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي التاريخي و هذا باعتباره الأنسب، و يظهر المنهج التاريخي من خلال الوقوف على أهم المحطات التاريخية كنشأة البنوك، ومسيرة جهود لجنة بازل في مجال وضع المعايير و المبادئ المتعلقة بالرقابة و الإشراف على البنوك، أما المنهج الوصفي من خلال معالجتنا لأهم السياسات البنكية.

و ترجع أهمية هذه الدراسة كونها تسلط الضوء لمعرفة دور البنوك في تنمية الاقتصاد الوطني، و مدى فعالية السياسات البنكية في تدعيم نشاطها،و كذا الاهتمام الكبير بسلامة القطاع المصرفي باعتباره من أكثر القطاعات تعرضا للمخاطر و اندماجا في الاقتصاد العالمي و تطوير أنظمة الرقابة و الإشراف عليه بما يتوافق و أحدث المعايير الدولية المطروحة في هذا المجال.

و من الأهداف التي نسعى إلى تبيانها من خلال هذا البحث:

- تقديم نظرة عامة حول البنوك.
- دراسة أهم السياسات المتبعة من قبل البنك.
- الكشف عن أهم التحديات التي تواجه البنوك و السلطات الرقابية و دور لجنة بازل في محاولة تدنيتها.

أما الصعوبات التي واجهتنا في إنجاز بحثنا هي قلة المصادر و المراجع، و صعوبة الإلمام بجميع جوانب الموضوع نظرا لاتساعه و تنوعه.

و لتناول موضوع البحث في إطار الإشكالية المطروحة ارتأينا وضع خطة شملت ثلاثة فصول سنتطرق في الفصل الأول إلى مفاهيم عامة حول البنوك من خلال أربعة مباحث، بداية بالنشأة

و المفهوم ثم الأنواع و الأهداف و كذا أهم العوامل المؤثرة على الإدارة في البنوك. أما الفصل الثاني فجاء معنون بأهم السياسات البنكية سنعرضها من خـــلال خمســـة مباحـــث، الســـيولة، الاستثمار الإقراض الودائع و رأس المال. و في الفصل الأخير سنتناول موضوع لجنة بازل و كفاية رأس المال من خلال ثلاثة مباحث بداية بالنشأة و الأهداف، مرورا إلى تلخيص أهم مـــا جاء في اتفاقية بازل 1 و اتفاقية بازل 2 . و في خاتمة بحثنا سنخلص إلى جملة مـــن النتـــائج و الاقتراحات المناسبة لذلك

الفصل الأول

مفاهيم أساسية حول البنوك

تمهيد:

ممّا لا شكّ فيه أنّ أي وحدة إنتاجية من الوحدات العاملة في قطاع الأعمال سواء كانت مؤسسة فردية، أو شركة أشخاص أو مساهمة، أو مؤسسة خاصّة أو عامّة فهي تحتاج إلى موارد مالية تفوق إمكانياتها و قدراتها الذّاتية و ذلك راجع للعمليات التي تفوق مواردها الذّاتية، و تكون بذلك في حاجة إلى وسيلة لتمويل هذه العمليات و النّشاطات، و بناء على ذلك يمكن اعتبار البنوك بأنواعها المختلفة المصدر الأساسي لتمويل هذه المؤسسات.

و يعتبر البنك العنصر الأساسي لاقتصاد البلاد، فهو أداة لتنفيذ السياسة النقدية و تمويل المؤسسات الاقتصادية.

ينتج للبنك حقوق تمثّل أصله و يترتب عليه التزامات تمثّل خصومه، و يعود الفضل الحقيقي لظهور البنوك بالمفهوم الحديث للصّاغة و الصّيارفة الذين كانوا يقبلون إيداع النقود لديهم مقابل إيصالات إيداع أخرى و التي تطوّرت فيما بعد إلى شيكات.

وفي هذا الفصل سوف نعرض بعض المفاهيم الأساسية حول البنوك من خلال أربعة مباحث، في المبحث الأوّل سنتطرّق إلى ماهية البنك، و المبحث الثاني إلى أنواع البنوك، أما المبحث الثالث سنعرض وظائف البنوك التقليدية منها، و الحديثة و في المبحث الأخير نحدد أهمّ العوامل التي تؤثر على الإدارة في البنوك.

المبحث الأول: ماهية البنك

عرفت البنوك بصفة عامّة تطوّرا هامّا عبر التّاريخ و قد مسّ هذا التطوّر كل الجوانب، فأثّرت و تأثّرت بمحيطها السياسي، الاقتصادي، المالي و النقدي، و حتى الاجتماعي و الثقافي. كل ذلك أدّى إلى بروز وظائف جديدة بالنّسبة للبنوك تماشيا مع هذه التّطورات و مواكبة لمتطلّبات العصر.

المطلب الأول: نشأة البنك

إن البدايات الأولى للعمليات المصرفية ترتقي إلى عهد بابل "العراق القديم"، بلاد بين الرّافدين ، في الألف الرّابع قبل الميلاد، أما الإغريق فقد عرفوا قبل الميلاد بأربعة قرون بداية العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة، كتبادل العملات و حفظ الودائع و منح القروض.

و فكرة الاتجار بالنقود فقد بدأت في العصور الوسطى بفكرة الصراف فالبنوك بشكلها المالي فقد ظهرت فى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى القرن الثالث عشر والقرن الرابع عشر بعد ازدهار المدن الإيطالية خاصة "جنوه" و "فلورنسا" على إثر الحروب الصليبية، فقد كانت تلك الحروب تتطلب نفقات طائلة لغرض تجهيز الجيوش كما أنّ العائدين منها من المحاربين قد جلبوا معهم خيرات كثيرة و ترتب على كل هذا النشاط تكدّس في الثروات و نمو متزايد في العمليات المصرفية.

و كان التاجر و المصرفي من أكثر المستفيدين من هذا التحول الكبير و قد قضت ضرورة التعامل شيوع فكرة قبول الودائع للمحافظة عليها من الضياع مقابل شهادات اسمية ثم بدأ تحويل الودائع من اسم إلى اسم أي انتقل الحق في قيمتها إلى حضور الطرفين و فيما بعد بمجرد التظهير، و أخيرا ظهرت شهادات الإيداع "بدون تعيين اسم المستفيد " الذي انبثق منها الشيك و كذلك البنكنوت "النقود الورقية" بشكله الحديث. وحيث لم يكتفي الصيارفة بمجرد قبول الودائع فقد عملوا على استثمار أموالهم الخاصة بإقراضها للغير مقابل فوائد يحصلون عليها منهم، و في مرحلة لاحقة على استثمار الودائع التي لديهم أي مال غير المودع عندهم بإقراضها للأفراد مقابل فائدة، و قد حققوا مقابل ذلك أرباح طائلة، ولم تقف ممارسة الصيارفة عند هذا الحد فقد أخذوا يسمحون لعملائهم بسحب مبالغ تتجاوز أرصدة ودائعهم و هذا هو

السحب على المكشوف.[1]

وفي أواخر القرن السادس عشر أنشئت بيوت صارفة حكومية تقوم بحفظ الودائع و السهر على سلامتها و هكذا تطورت الممارسات المالية من صرّاف إلى بيت الصرف ثم إلى بنك . يصعب تاريخيا أن نحدّد متى ظهر أوّل مصرف لكن المتفق عليه أن أوّل مصرف هو مصرف "البندقية" الذي أنشئ حوالي 1157–1150 وبنك "أمستردام" حوالي 1600 قد ازدهرت الأعمال المصرفية نتيجة تدفق الخيرات و المعادن النفيسة في القرنين السادس والسابع عشر.

و منذ بداية القرن الثامن عشر زاد عدد البنوك في أوروبا و كان أكثرها صغيرا و عائليا، و قد زادت وظائف البنوك بالإضافة إلى الخصم فقد توسعت في الإقراض و التسهيلات الإنمائية و خلق النقود. وبمجيء الثورة الاقتصادية و الدخول في عصر الإنتاج الكبير و الذي يحتاج تسييره لأموال كبيرة أخذت البنوك تتوسع هي الأخرى.

و في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ازداد عدد البنوك المتخصّصة في الاقتراض المتوسط و الطويل الأجل، و هو ضروري لتكوين رأس المال الذي لا يؤتي ثماره إلا بعد فترة طويلة نسبيا و من تلك الثمار يفترض تسديد اقتصاد الدين، و في أواخر القرن التاسع عشر بدأت حركة تركّز البنوك بواسطة الاندماج أو عن طريق الشركة القابضة "أي شراء معظم أسهم البنوك الأخرى"، وقد صاحب ذلك زيادة تدخل البنوك في تنظيم أعمال البنوك و اقتصر إصدار الأوراق النقدية على بنوك معيّنة عرفت بالبنوك المركزية، فقد تأخر ظهورها نسبيا ففي السويد كان ظهورها سنة ،1694 و في فرنسا سنة 1800، و تضمن نشاطها في البداية على إصدار النقود و تولي الأعمال المصرفية الحكومية و بدأت تباشر وظيفتها في الرقابة على الائتمان من حيث كمّيته و نوعيته و سعره و في استخدام سعر الخصم كأداة لتحديد الائتمان و في القرن العشرين استقرت مهمتها كبنك البنوك أي المقرض الأخير لها.[2]

المطلب الثاني: مفهوم البنك

❖ كلمة بنك (bank,banque) أصلها هو الكلمة الايطالية بانكو banco و تعني مصطبة (banc)، و كان يقصد بها في البدء المصطبة التي كان يجلس عليها الصّرافون لتحويل

[1] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (رط)، 2000 ص25.
[2] المرجع نفسه، ص 25-27.

العملة، ثمّ تطور المعنى فيما بعد ليقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها عدّ و تبادل العملات، ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي يوجد تلك المنضدة و تجرى المتاجرة بالنقود.[1]

- ❖ كما يمكن تعريف البنك على أنه مؤسسة أو شركة مكوّنة لغرض التعامل في النقود و الائتمان، و على ذلك فالصّيرفي (banker) يقدّم مكانا أمينا للودائع النقدية و يصدر أوراق البنكنوت في بعض الدول، و يسيّر المدفوعات عن طريق القيود الدفترية بطرق مختلفة بحيث يقلّل من الحاجة إلى النقود الفعلية لأداء العمليات المختلفة في ميدان النّشاط الاقتصادي و التجاري.[2]
- ❖ هو تلك المنشأة التي تقبل الودائع من الأفراد و الهيئات تحت الطلب أو لأجل، ثمّ تستخدم هذه الودائع في منح القروض و السّلفيات.[3]
- ❖ البنك هو مؤسسة مهمّتها الأساسية و العادية الحصول من الجمهور على الأموال في شكل ودائع، و في شكل آخر تستخدمها ل حسابها الخاص في عملية الخصم أو القرض أو عمليات مالية.[4]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن البنك مؤسسة مالية تنشط في عالم النقود و الأعمال الذي يتميز بوجود حاجة مستمرة لتداول الأموال بمبالغ مختلفة بين أعوان النشاط الاقتصادي، و ذلك وفقا لطبيعة و حجم العمليات المراد القيام بها حيث تسمح هذه الحركة المستمرة و النّشاط الدّائم لبعض الأطراف بتحقيق فائض مالي و في نفس الوقت تتسبب في عجز مالي.

المطلب الثالث: الأهداف الرئيسية للبنك

تسعى البنوك من خلال أدائها لوظائفها المختلفة التي تتمحور حول وظيفة الوساطة المالية إلى تحقيق أهدافها العامّة و التي يمكن إجمالها فيما يلي:[5]

---

[1] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، مرجع سبق ذكره ص 24.
[2] حسين عمر، موسوعة المصطلحات الاقتصادية دار الشروق، جدة، الطبعة 2، 1979، ص53.
[3] اسماعيل هاشم مذكرات في النقود و البنوك، دار النهضة العربية، بيروت، (رط)، 1996، ص43.
[4] فريدة بخزار يعدل، تقنيات و سياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة3، 2005، ص62.
[5] أحمد غنيم، صناعة قرارات الائتمان و التمويل في اطار الاستراتيجية الشاملة للبنك، دار المستقبل، بور سعيد،(رط)، 1999، ص6.

- هدف السيولة: إن احتفاظ البنك بمركز مالي يتصف بالسيولة هو هدف دقيق لأنّه يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة للبنك.
- هدف الربحية: البنك بصفته منشأة تتعامل بالأموال أخذا و عطاء فإنها تحقق من وراء هذا العمل ربحا يتمثل في الفرق بين الإيرادات و المصروفات.
- هدف الأمان: يتمّ تحقيق هذا الهدف من خلال تطبيق ممارسات و سياسات آمنة تجنّب البنك أيّة حوادث عارضة قد تهدد أو تعصف بمركزه المالي.
- هدف النّمو :يتأتّى هدف النّمو من خلال تعظيم أرقام نشاط الإقراض و الإيرادات المتولدة عن بذل جهد ائتماني منظم و مكثف يراعي شروط الإقراض الجيد و استقطاب عملاء متميزين.
- هدف الحصّة السوقية: تمثل الحصة السوقية نصيب البنك من حجم السوق المصرفي، و الذي يظهر من خلال حجم القروض التي يمنحها للاقتصاد ككل و كذلك حجم الموارد التي يعبئها نسبة إلى الحجم الكلي المتاح، و هذه الحصّة لا يمكن للمصرف الحفاظ عليها و تطويرها إلا بانتهاج سياسة تسويقية منظمة و عملية تأخذ بعين الاعتبار الأهداف المستقبلية للبنك انطلاقا من تحليل واقعة.

المبحث الثاني: أنواع البنوك

يختلف الجهاز المصرفي في أي مجتمع من حيث عدد البنوك و ذلك من خلال تخصصها و الدور الذي تؤديه في المجتمع، و يعتبر تعدد أشكال البنوك من الأمور الناتجة عن التخصص الدقيق و الرغبة في خلق هياكل تمويلية مستقلة تتلاءم مع حاجات العملاء و المجتمع، و بالتالي يمكن تصنيف البنوك وفقا لمعايير نلخصها فيما يلي

المطلب الأول:من حيث طبيعة الأعمال التي تزاولها

وفقا لهذا المعيار تقسّم البنوك إلى:

- البنوك التجارية: البنوك التجارية هي نوع من الوساطة المالية التي تتمثل مهمتها الأساسية في قبول ودائع الأفراد و تلتزم بدفعها عند الطلب أو في موعد يتّفق عليه، وتمنح قروض قصيرة الأجل و يطلق عليها أحيانا بنوك الودائع.[1]
- البنوك الصناعية: البنوك الصناعية بنوك متخصصة في إنشاء و تدعيم الصناعات المختلفة و إعدادها بالأموال اللازمة لشراء المواد الخام و الآلات أو بغير ذلك من وسائل المساعدة و عادة لا يسمح لهذا النوع من البنوك بفتح حسابات دائنة أو قبول ودائع و لذلك فهي تعتمد في تمويلها للصناعة على رأس مالها و ما تستطيع الحصول عليه من قروض من البنك المركزي أو البنوك الأخرى أو على السنوات التي تصدرها.[2]
- البنوك الزراعية: هي منشآت مالية متخصصة في تميل نفقات الزراعة و الحصاد و في شراء الآلات الزراعية و استصلاح الأراضي...الخ، و هي لهذا تقوم بمنح ثلاثة أنواع من القروض: قروض قصيرة الأجل لتمويل المحاصيل الزراعية، و قروض متوسّطة الأجل لشراء الآلات الزراعية، و قروض طويلة الأجل لاستصلاح الأراضي و زراعتها، و تختلف سياسة البنك في منح هذه القروض وفقا لظروف الدولة التي يعمل في نطاقها.[3]

[1] أسامة محمد فولي، و مجدي محمود شهاب، مبادئ النقود و البنوك، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،(رط)، 1997، ص169.
[2] محمد سعيد أنور سلطان، ادارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، مصر، (رط)، 2005، ص221.
[3] المرجع نفسه، ص24.

❖ البنوك العقارية: هي منشآت مالية يقتصر عملها على تقديم سلف بضمان أراضي أو عقارات مبنية و تقديم قروض لجمعيات و منشآت الإسكان ،كما تساهم في تأسيس هذه المنشآت و تعتمد هذه البنوك في تمويل نشاطاتها على رؤوس أموالها و القروض طويلة الأجل التي تحصل عليها من البنك المركزي و البنوك الأخرى و السندات التي تصدرها.[1]

المطلب الثاني: من حيث مصادر الأموال

❖ بنوك مركزية: هو مؤسسة تقف على قيمة هرم النظام المصرفي سواء من ناحية الإصدار النقدي أو من ناحية العمليات المصرفية،كما أنه الأداة الرئيسية التي تتدخل من خلالها الحكومة لتنفيذ سياستها الاقتصادية و يتميز البنك المركزي بالمميزات الثلاثة الرئيسية التالية و التي تمثل في نفس الوقت وظائفه الأساسية:[2]

1. بنك الإصدار:إذ ينفرد البنك المركزي بامتياز الإصدار النقدي الذي تفوّضه إياه الدولة و بالتالي يقوم بتحديد حجم الكتلة النقدية في التداول كما يقوم بالإشراف على تنفيذ السياسة النقدية.
2. بنك البنوك: باعتبار أن البنوك التجارية تحتفظ لديه بأرصدتها النقدية الفائضة عن حاجتها مما يساعده على مراقبة عملياتها و كذلك إجراء التسويات القيدية بين حقوق و ديون البنوك فيما بينها.
3. بنك الدولة: حيث يعدّ البنك المركزي مصرف الدولة و مستشارها المالي إذ تحتفظ لديه بودائعها كما يقدّم لها قروض مختلفة الآجال و يمسك حسابات الحكومة و يشرف على تسيير التزاماتها اتجاه الخارج كخدمة الدين العام مثلا كما يعتبر الأداة التي من خلالها تنظم الدولة السياسة الاقتصادية و توجيهها بواسطة سياساته المختلفة.

[1] محمد سعيد أنور سلطان، ادارة البنوك، مرجع سبق ذكره، ص31.
[2] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، مرجع سبق ذكره، ص32.

- بنوك الودائع (التجارية): تتضارب التعاريف حول هذه البنوك فهناك من يعتبر أن البنك التجاري هو تلك المؤسسة التي تقوم بمبادلة النقود الحاضرة بالودائع المصرفية و مبادلة النقود المصرفية بالودائع الحاضرة ، كما أن البنك التجاري يقوم بمبادلة الودائع بالكمبيالات و بالسندات الحكومية و التعهدات المضمونة من المؤسسات التجارية.[1]
- بنوك الاستثمار: هي وسيط بين جمهور المستثمرين المحتملين لورقة مالية و نبين الجهة التي قررت إصدارها، فهو يقدم المساعدة للجهة المعنية لكي يتم إصدار الورقة كما قد يقوم بشراء الإصدار لإعادة بيعه للجمهور، فعندما تريد شركة مساهمة الحصول على أمال عن طريق إصدار أدوات دين طوية الأجل (سندات)، أو أدوات ملكية (أسهم) فإنها عادة تستعين ببنك الاستثمار لتسهيل إصدار و بيع أوراقها المالية، و تجدر الإشارة إلى أن بنك الاستثمار ليس بنكا عاديا أو وسيطا يقبل الودائع و يمنح القروض، إنما هو بنك يقوم بتمويل شراء إصدار من شركات بالكامل و إعادة بيعه للجمهور و تسمى هذه العملية بالتعهد لضمان الإصدار.[2]

[1] سامي خليل، النقود و البنوك، شركة كاظم للنشر و الترجمة و التوزيع، الكويت، (رط)، 1982، ص181-182.
[2] شقيري نوري موسى و زملاؤه، المؤسسات المالية المحلية و الدولية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الطبعة1، 2009، ص 199.

المطلب الثالث: من حيث شرعية العمليات

- بنوك تقليدية ربوية: تعتبر البنوك التقليدية أكبر مكوّنات الجهاز المصرفي و المالي، مهمتها الأساسية تتمثل ي التوسط بين المودعين و المقترضين، فتقبل الودائع و تستخدمها في منح القروض للمقترضين و تختص بمنح القروض القصيرة و المتوسطة و الطويلة الأجل.[1]
- البنوك الإسلامية: يعرّف البنك الإسلامي بأنه مؤسسة مصرفية هدفها تجميع الأموال و المدخرات من كل من لا يرغب في التعامل بالرّبا، ثم العمل على توظيفها في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة، و كذلك توفير الخدمات المصرفية المتنوعة للعملاء بما يتّفق مع الشريعة الإسلامية، و يحقق دعم أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمع.[2]

[1] علي عبد المنعم، عيسى نزار، النقود و المصارف و الأسواق المالية، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة1، 2004، ص138.
[2] شقيري نوري موسى و زملاؤه، المؤسسات المالية المحلية و الدولية، مرجع سبق ذكره، ص115.

المبحث الثالث: وظائف البنوك

تقوم البنوك بعدّة وظائف منها النقدية و غير النقدية، و يمكن تقسيم هذه الوظائف الى تقليدية كلاسيكية و أخرى حديثة.

المطلب الأول:الوظائف التقليدية

تتمثل في:[1]

- فتح الحسابات الجارية و قبول الوداع على اختلاف أنواعها (تحت الطلب، أو ادخار أو لأجل، أو خاصة أو لإشعار)
- تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة و الربحية و الضمان أو الأمن و من أشكال التشغيل و الاستثمار مايلي:

1. منح القروض و السلف المختلفة و فتح الحسابات الجارية المدينة.
2. تحصيل الأوراق التجارية و خصمها و التسبيق بضمانها.
3. التعامل بالأوراق المالية من أسهم و سندات بيعا و شراء.
4. تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتمادات المستندية.
5. تقديم الكفالات و خطابات الضمان للعملاء.
6. التعامل بالعملات الأجنبية بيعا و شراء، و الشيكات السياحية و، الحوالات الداخلية منها و الخارجية.
7. تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة، و صرف الشيكات المسحوبة عليها.
8. المساهمة في إصدار أسهم و سندات شركات المساهمة.
9. تأجير الخزائن الآمنة لعملائها لحفظ المجوهرات و الأشياء الثمينة.

[1] خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، دار وائل للنشر، الإسكندرية، الطبعة2، 2000، ص36.

المطلب الثاني:الوظائف الحديثة

يمكن إجمال هذه الوظائف فيما يلي:[1]

- إدارة الأعمال و ممتلكات العملاء و تقديم الاستثمارات الاقتصادية و المالية.
- تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري و ممّا يجدر ذكره أن لكل بنك سقف محدد للإقراض في هذا المجال يجب أن لا يتجاوزه.
- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية و هذا يتجاوز بنك الإقراض لآجال قصيرة إلى الإقراض لآجال متوسطة و طويلة الأجل نسبيا.

و يضاف إلي هاتين المجموعتين من الوظائف الرئيسية للمصارف في المجتمعات التي تأخذ بمبدأ التخطيط المركزي للاقتصاد وظائف أخرى أهمها :

وظيفة التوزيع *Distribution:*

في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي يتم توزيع كافة الأموال اللازمة للإنتاج و المتولدة من مصادر خارجة عن المشروع نفسه عن طريق المصرف، و يتم ذلك عادة بالطرق الائتمانية و لا توجد أي مؤسسة أخرى غير المصارف تزاول هذا النشاط في ظل ذلك النظام.

وظيفة الإشراف و الرقابة *Super vision and control:*

تتولى المصارف في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة التي استخدمتها مع متابعة هذه الأموال للتأكد من أنها تستخدم فيما رصّدت له من أغراض، و للتأكد من مدى ما حققه استخدامها من أهداف محددة مسبقا للمشروعات التي استخدمتها.

[1] خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص36.

المبحث الرابع: العوامل المؤثرة على الإدارة في البنوك

بالنظر إلى المستقبل يمكن القول أنّ هناك خمس اتجاهات يكون لها تأثير جوهري على الإدارة في البنوك و هي متمثلة في تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية، التنوع و نظم المعلومات الإدارية، العالمية، و كذلك التغير الاجتماعي نوجزها فيما يلي:

المطلب الأول:تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية

إن الاستخدام المتوسّع و المكثف للحاسبات الالكترونية من قبل البنوك سيكون له أعظم الأثر على كافة العمليات التشغيلية داخل البنك و على نظم الإدارة التي تتبعها البنوك.

تستخدم البنوك الحاسبات الالكترونية لترشيد عملية اتخاذ القرارات داخل البنك و تستخدم في التحليل الجغرافي في مسح دراسة المناطق التي يمكن للبنك أن ينشئ فيها أفرع له، و تستخدم كذلك في التحليل الديموغرافي في دراسة السكان و توزيعهم و حركتهم و اتجاهاتهم و رغباتهم...الخ، و التي يعتمد عليها البنك في تحديد أنواع الخدمات التي يقدمها لعملائه حاليا و مستقبلا ستتأثر كافة تعديلات البنك مع عملائه باستخدامه لهذه التكنولوجيا الحديثة.

و تستخدم الحاسبات الالكترونية أيضا في وضع خطط ربحية للبنك و تخطيط سوق العملاء و تخطيط العمالة و تخطيط علاقاته بسوق الاستثمار و المستثمرين فهي بالتأكيد تؤثر من عدة نواحي على نمط الإدارة في البنوك.[1]

[1] محمد سعيد أنور سلطان، ادارة البنوك، مرجع سبق ذكره،ص77.

المطلب الثاني: التنوع و نظم المعلومات الإدارية

الفرع الأول:التنوع

إن التوجه الحالي و المستقبلي في عمل البنوك هو نحو تنوع الخدمات التي تقدمها و تعدد مهامها و تشعّب أنشطتها التي تقوم بها و التي تنتمي من قريب أو من بعيد للنواحي المالية، سيؤدي هذا الاتجاه إلى ضرورة تنمية أساليب تسويقية جديدة خاصة بالصناعات الخدمية في مختلف بنوك العالم، و سيعطي الاتجاه أهمية متزايدة للتخطيط الاستراتيجي بالذات فيما يتعلّق بماهية المنظمة التي يريد أن يجدها البنك و نوعيتها، معدل التنمية و معدل التغير و التطور، و معدل التنوع في تقديم خدمات جديدة، سيكون لهذه العمليات التخطيطية الإستراتيجية أهمية قصوى في عمل أي بنك و في تحديد مساره المستقبلي.[1]

الفرع الثاني:نظم المعلومات الإدارية

تؤثر نظم المعلومات الإدارية الحديثة و الفعّالة على كفاءة الإدارة في البنوك فهي تدعم و تساند عمليات مراجعة و متابعة التخطيط و الرقابة بالنسبة لتنمية الأعمال و تنمية العاملين و سيكون لاستخدامها آثار بعيدة المدى على السرعة في عملية اتخاذ القرار و كذلك تدريب العاملين في كافة المستويات الإدارية و أيضا على وسائل الاتصال و تداول المعلومات الداخلية و الخارجية.[2]

[1] محمد سعيد أنور سلطان، ادارة البنوك، مرجع سبق ذكره،ص78.
[2] المرجع نفسه، ص79.

المطلب الثالث: العالمية

خلال العشرين سنة الماضية قامت بنوك قبل بنك "شيزمانهاتن" و "باركليز" و غيرهم من البنوك الرئيسية في العالم بالتوسع في أنشطتها عالميا من خلال وكلاء و ممثلي و مكاتب تمثيل دائمة و أفرع و بنوك مشتركة مع شركاء محليين، و هناك مؤشرات و دلائل تشير إلى أن هذا التوسع و الانتشار وحده من قبل هذه البنوك لن يكون كافيا لمقابلة الحاجة للخدمات المصرفية من قبل العملاء المحليين و العملاء متعددي الجنسية.

و بالتالي فان الاتجاه المستقبلي سيكون نحو إنشاء بنوك متعددة الجنسية و مجموعات مصرفية عالمية لتساعد و تدعم عمليات التنمية الاقتصادية في مختلف دول العالم، و إنشاء مثل هذه المنظمات العملاقة سيكون له تأثير جوهري على نمط إدارتها و هياكلها التنظيمية و مجالات عملها و تعاملاتها.[1]

المطلب الرابع: التغير الاجتماعي

هذا الاتجاه الأخير و الذي نشأ و تطور بطريقة موازية للاتجاهات السابقة و الى حد ما كنتيجة لها يجب على البنوك أيضا أن تواجهه.

فالبنوك في حاجة متزايدة لمواجهة التحديات الناتجة عن سرعة معدل التغير الاجتماعي و اتساع نطاقه ، فسرعة التغير الاجتماعي و سرعة نطاقه يضيفان بعدا جديدا إلى الفعالية المحتملة و المرتقبة للإدارة في البنوك.

كما يجب على البنوك أن تعطي اهتماما متزايدا للأبعاد الاجتماعية لنشاطها فعليها مسؤولية اجتماعية متزايدة الأهمية نحو البيئة التي تعمل فيها و هذه المسؤولية الاجتماعية ستؤثر على أسلوب و نمط إدارتها و أولوياتها.

هذه الاتجاهات مجتمعة تؤدي إلى نتيجة حتمية و هي أن أنظمة وأدوات الإدارة في البنوك حتى في أكثر الدول تقدما تحتاج إلى مزيد من التهذيب و التطوير و التحديث و التنمية، و بالرغم من اختلاف توقيت و نطاق هذا التغير في بيئة الإدارة في البنوك كنتيجة لاختلاف الثقافات و العوامل القومية (من دولة إلى دولة)، و التنظيمية (من بنك إلى آخر) إلا أن

[1] محمد سعيد أنور سلطان، ادارة البنوك، مرجع سبق ذكره،ص79-80.

المفاهيم الإدارية و الأرباح المرتقبة و الأعمال و الأنشطة المحققة لهذه الأرباح كانت لها في مجال التطبيق العملي العديد من السمات الموحدة أو العامة.[1]

[1] محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، مرجع سبق ذكره، ص80.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا في هذا الفصل لأهم المفاهيم حول البنوك نستنتج أن الجهاز المصرفي يمثل العمود الفقري للاقتصاد الوطني.

فما يمكننا قوله أو الإشارة إليه أن للبنوك دورا هاما و أساسيا في العمليات المصرفية بحيث يعرف بصفة أدق بأنه يقبل الأموال و يقترضها و يستفيد من ذلك، وأنه يقدم للمتعاملين تقنيات و طرق مختلفة سواء قصيرة الأجل أو المتوسطة أو الطويلة الأجل بحيث أن هذه التقنيات يتم اختيارها من طرف هؤلاء المتعاملين وفقا لمعايير مختلفة قد يتعلق بعضها بنوع و طبيعة العملية أو الصفقة أو بعلاقة البنك بعميله أو حتى إلى علاقة المتعاملين فيما بينهم و لتسهيل و تسريع هذه المبادلات تستخدم البنوك وسائل للدفع منها الكلاسيكية و منها الحديثة، و ما يجدر الإشارة إليه في هذه النقطة أن بعض وسائل الدفع تعتبر في نفس الوقت تقنيات للتمويل قصير الأجل كون البنك يسدد ثمن الصفقة بدلا عن عميله.

و بما أن البنوك تعد هيئات مالية تجارية تسعى إلى تحقيق الربح و ذلك باعتمادها على سياسات لإنجاح ذلك و هذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

أهم السياسات البنكية

تمهيد:

يعتبر القطاع البنكي من أهم القطاعات الاقتصادية في الدول المتقدمة و النامية على حد سواء، و يقوم هذا القطاع بدور الوساطة المالية بين المستثمرين و المدخرين، كما يقوم بتقديم العديد من الخدمات المالية و المصرفية الأخرى و التي تساعد على تسهيل النشاط الاقتصادي و زيادة كفاءته، ويحتل القطاع المصرفي مركزا هاما في النظم الاقتصادية و المالية بما له من تأثير ايجابي على التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات الكافية و التوزيع الكفء لهذه المدخرات على الاستثمارات المختلفة.

و من أكثر الموضوعات أهمية و التي تشغل بال القائمين على ادارة المصارف، هي السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسية التي تمارسها المصارف.

و عليه سنلخص أهم السياسات البنكية و ذلك من خلال خمسة مباحث، المبحث الأول يضم تقيما لسياسة السيولة، و المبحث الثاني سياسة الاستثمار، أما المبحث الثالث فسنتطرق الى سياسة الإقراض، و المبحث الرابع سياسة الودائع، و في المبحث الأخير سياسة رأس المال.

المبحث الأول: سياسة السيولة

تعد السيولة المحرك الأساسي لأي نشاط اقتصادي، فهي العمود الفقري للمشاريع الاقتصادية و التنمية، و موضوع السيولة في ظل الأزمة المالية الحالية يعد من أهم المواضيع التي أولى لها الاقتصاد و الاقتصاديون العناية القصوى لذلك سنتناول في مبحثنا هذا كيف تطورت فكرة السيولة و أهم تعاريفها، و كذا مكوناتها إضافة إلى معايير قياسها.

المطلب الأول: تطور فكرة السيولة وتعريفها

الفرع الأول: تطور فكرة السيولة

لقد انشغل رجال المصارف الأقدمون بموضوع السيولة وربطوها باستثمار مواردهم المالية في نوع من الأصول تتمثل في الائتمان قصير الأجل والذي يكون على شكل قروض تجارية، حيث أن هذه الأصول تتمتع بسيولة ذاتية ناتجة عن المبادلات التجارية من بيع و شراء، وبالتالي فإن هذا الأصل سيتحول مباشرة إلى نقود سائلة عند بيع السلع.

وهذه النظرية اعتمدت من قبل طلاب المسائل النقدية وطبقت من قبل رجال المصارف الانجليزية، ومن بعدها المصارف الأمريكية، لكن هذه الفكرة واجهت اعتراضا كبيرا لأنها تعتبر أن سيولة أي أصل لا ترتبط بطبيعته بقدر ما ترتبط بإمكانية تحويله الى نقد حاضر عند الحاجة.

وهذا متعلق بتوفير سوق تباع فيه هذه الأصول، ولكن في الحقيقة، اذا توفرت سوق لبيع الأصول طويلة الأجل ,فان سيولتها لا تقل عن سيولة الأصول قصيرة الأجل.

وبهذا التحليل فان المشجعين لهذه النظرية ,تخلو عن موقفهم، وأقروا على تفسير سيولة الأصل بإمكانية تحويله الى نقد سائل دون خسارة، أي توفر سوق لبيع الأصول بربح أو من خلال اعادة خصمه لدى البنك.[1]

[1] زياد العلواني، النقود و المصارف، مديرية الكتب و المطوعات الجامعية، الجزائر، (رط)، 1981، ص143.

الفرع الثاني: تعريف السيولة

هناك عدة تعاريف تخص السيولة من أهمها :

- السيولة هي قدرة البنك على مواجهة التزاماته بشكل فوري، و ذلك من خلال الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة في خزانته، أو من خلال تحويل أي من أصوله الى نقد سائل وبسرعة دون تحقيق خسارة في قيمتها.[1]
- السيولة في معناها العام هي مدى توافر أصول سريعة التحول الى سيولة نقدية بدون خسائر في قيمتها لمقابلة دون مستحقة في مواعيدها دون تأخير، فهي اذا ذات متغيرين أساسيين: أصول سائلة و تواريخ استحقاق الديون.[2]
- السيولة هي المال النقدي الجاهز لدى المصارف لمواجهة طلبيات السحب الآتية من قبل الزبائن.[3]

من خلال هذه التعاريف نستنتج أن السيولة النقدية تستخدم في تلبية طلبيات المودعين عن سحب ودائعهم، و عند منح الائتمان الى الأفراد أو الحكومة، و في الواقع أن نجاح أي بنك مرتبط أساسا بمدى ثقة الأفراد أو فيه، و هذا من خلال توفر السيولة و من قدرة البنك على تلبية طلبات السحب اليومية، و هو أمر يتوقف على قدرته في تحويل الأصول التي يملكها الى سائلة و بدون خسارة في قيمتها.

المطلب الثاني:مكونات السيولة

يمكن تصنيف مكونات السيولة حسب سرعة توفيرها الى مكونين هما:[4]

❖ السيولة الحاضرة:

و هي عبارة عن النقدية الحاضرة لدى البنك و تحت تصرفه و تشمل ما يلي:

[1] ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة1، 1963، ص295.
[2] سيد الهواري، ادارة البنوك مكتبة عين الشمس، القاهرة، (رط)، 1981، ص100.
[3] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، مرجع سبق ذكره، ص29.
[4] علا نعيم عبد القادر و آخرون، مفاهيم حديثة في ادارة البنوك، دار البداية، الأردن، الطبعة1، 2009، ص116-117.

- الأموال الموجودة في خزائن البنك في صورة نقد من عملات رسمية و مساعدات، و قد يجد البنك صعوبة في تقدير رقم هذا البلد و لكن الخبرة السابقة لها دور في تقديره.
- الودائع لدى البنوك الأخرى و لدى البنك المركزي.
- الشيكات تحت التحصيل و هي شيكات مقدمة من العملاء لتحصيلها و اضافة قيمتها الى حسابات العملاء بالبنك.

❖ السيولة شبه النقدية:

تتكون السيولة في هذه الحالة من الأصول التي يمكن تصنيفها أي بيعها أو رهنها، مثل أذون الخزانة و الكمبيالات المخصومة والأوراق المالية كالأسهم السندات.

المطلب الثالث: معاير قياس السيولة

انه من الصعب ايجاد مقياس جيد يوضح وضعية السيولة داخل البن التجاري، و هذا راجع الى تقييم سيولة البنك تعتمد على اتخاذ تنبؤات عن الاحتياجات المستقبلية للنقد، ووضعية معدلات الأصول و هذا راجع الى أن التنبؤ محفوف بعدم التأكد، إلا أنه وضع مقياسان للسيولة و هما معدل القروض على الودائع، أي ما يطلق عليه بالمقياس الرصيدي، معدل الأصول السائلة.

❖ معدل القروض على الودائع:

يحسب هذا المعدل عن طريق قسمة اجمالي القروض الممنوحة على اجمالي الودائع أي:

$$\text{معدل القروض} = \frac{\text{القروض الممنوحة}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

واستعماله كمقياس للسيولة ,ناتج عن كون القروض من الأصول المربحة و الأقل سيولة، حيث أن زيادة الودائع المستثمرة على شكل قروض يؤدي الى انخفاض في السيولة، و إذا كان

معدل القروض على الودائع عاليا ,فان البنوك تعمل على الاقلال من عملية الاقراض و الاستثمار، و بالتالي ترتفع معدلات الفائدة.[1]

❖ معدل الأصول السائلة على الودائع:

يعتمد هذا المعدل على ربط الأصول السائلة بصورة مباشرة بالودائع و من هده المؤشرات ما يلي:

❖ المستوى الأول: نسبة الاحتياطي النقدي

وهي عبارة عن نسبة من الودائع التي تحتفظ بها البنوك التجارية عند البنك المركزي، و هذا دون حصولها على فائدة و هي تحدد وفقا لحجم الودائع و تحدد هذه النسبة وفقا للمعادلة:

$$\text{نسبة الاحتياطي النقدي} = \frac{\text{رصيد البنك التجاري لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع بالعملة الوطنية + التزامات أخرى}}$$

و تتكون الالتزامات الأخرى من شيكات و حوالات مستحقة الدفع، و أرصدة مستحقة للبنوك.[2]

❖ المستوى الثاني: نسبة الرصيد النقدي

يقيس لنا نسبة السيولة التي يحتفظ بها البنك التجاري مع عدم تضييع فرص الربح، وهذا لمواجهة التزاماته من النقدية المتوفرة في الخزينة، وتحدد هذه النسبة حسب المعادلة التالية:[3]

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{رصيد لدى البنك المركزي + النقدية بخزينة البنك +الفائض أو العجز في الاحتياطي القانوني}}{\text{الودائع بالعملة الوطنية + شيكات و حولات مستحقة + الأرصدة المستحقة للبنوك الأخرى}}$$

❖ المستوى الثالث: نسبة السيولة

و تشمل على الأصول التي تدر ربحا، و التي يمكن تحويلها بسرعة الى نقود بدون خسارة، أو بخسارة طفيفة جدا، و هي تقيس لنا قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته الجارية، وتحسب هذه النسبة كالآتي: [4]

[1] صالح أمين، اقتصاديات النقود و المصارف، دار الكتب الوطنية، بنغازي، الطبعة1، 1991، ص111.
[2] ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مرجع سبق ذكره، ص296.
[3] صبحي تادرس قويصة، و مدحت محمد العقاد، النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة، بيروت، (رط)، 1983، ص115.
[4] ربيع محمود الروبي، اقتصاديات النقود و المصارف، دار الحقوق، مصر، (رط)، 1985، ص307.

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{رصيد البنك التجاري لدى البنك المركزي + النقدية بخزينة البنك + مجموع الأصول غير النقدية شديدة السيولة}}{\text{الودائع بالعملة المحلية + التزامات أخرى}}$$

المبحث الثاني: سياسة الاستثمار

يعتبر الاستثمار حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية باعتباره الدافع الأساسي للنمو، من خلال زيادة الناتج الداخلي و توفير مواد أولية اضافية مكملة للادخار الوطني، و للموارد القابلة للاستثمار داخل كل بلد، و يساهم الاستثمار كذلك في نقل التقنيات الجديدة و المهارات العالمية و أساليب الادارة الحديثة، لهذا سنتطرق في مبحثنا هذا الى مفهوم الاستثمار، و أهدافه، و كذلك أهم العوامل المؤثرة على سياسة الاستثمار في البنك

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار

يعد الاستثمار كغيره من المصطلحات الواسعة الاستعمال أحد المفاهيم التي تنطوي على تعاريف متعددة و مختلفة وفقا لاختلاف الزوايا التي ينظر منها إليه، و عليه يمكن أن نميز منها ثلاث تعاريف رئيسية:

- ❖ النظرة الاقتصادية: وفقا للنظرة الاقتصادية فان الاستثمار هو كل تضحية بموارد مالية آنية أملا في الحصول على نتائج مستقبلية حقيقية متقطعة و مستمرة في الزمن، لكنها ذات مبلغ اجمالي أكبر من النفقة الأولية.[1]
- ❖ النظرة المحاسبية:يتكون الاستثمار من جميع الأملاك العقارية أو المنقولة، مالية أو معنوية، مكتسبة أو تم انشاؤها من طرف المؤسسة، و مرشحة لكي تبقى بصفة دائمة و على نفس الهيئة اخل المؤسسة.[2]
- ❖ النظرة المالية: الاستثمار هو مجموع النفقات لتي تولد عبر مدة زمنية طويلة نسبيا مداخيل تضمن استرجاع النفقة الأولية، هذا النوع يوسع نوعا ما فكرة الاستثمار

[1] Abdellah Boughaba-Analyse et evaluation des projets.ED.BERTI.Paris.1978.p02.
[2] S.N.C-Plan comptable National-1975.

بحيث يصبح لا يتعلق بالنفقات التي تخلق أصول مادية و انما كل النفقات التي لا تدخل مباشرة في استغلال المنشأة.[1]

و بناء على ما سبق يمكن تعريف الاستثمار على أنه:

- هو التخلي عن أموال يمتلكها في لحظة معينة و لفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر، و ربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن:

- القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل أو الأصول.
- النقص المتوقع في تلك الأموال الشرائية بفعل التضخم.
- المخاطرة الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع.[2]

- كل نفقة جديدة على سلع رأسمالية ثابتة أو كل اضافة الى مخزون خلال فترة زمنية ، أو هو عملية اتقال رأس المال النقدي الى انتاج فهو نفقة من أجل تحسين و تطير و الابقاء على الأجهزة الانتاجية للمستثمر.[3]
- و تبنت جماعة أخرى بربط العملية بالبعد الاسلامي فعرفه على أنه عبارة عن استعمال الأموال للحصول على الأرباح، أي خلق أصول رأسمالية جديدة يوجه فيها الأفراد أموالهم، و يكون ذلك بالطرق المشروعة التي فيها خير للمجتمع.[4]

المطلب الثاني: أهداف سياسة الاستثمار

تختلف الأهداف العامة التي تسعى اليها البنوك في عملية الاستثمارات وفقا للظروف الاقتصادية و السياسية المحيطة بالمجتمع، ووفقا لدرجة المخاطرة التي يمكن أن تتحملها ادارة البنك، و نلخص عموما أهداف الاستثمار عند البنوك في الأغراض الأربعة الآتية:[5]

[1] Pierre Conso.La gestion Financiere de l'entreprise-Tome 2-dunoet-Paris-1978.p368.
[2] رمضان زياد، مبادئ الاستثمار المالي و الحقسقس، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، الطبع الأولى، 1998، ص13.
[3] صقر أحمد صقر، النظرية الكلية، دار الغريب، القاهرة، (رط)، 1976، ص228.
[4] قطب مصطفى سانو، الاستثمار أحكامه و ضوابطه في الفقه الاسلامي، دار النفائس للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة1، 2000، ص21.
[5] محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، مرجع سبق ذكره، ص83.

1. تحقيق عائد اضافي عن طريق توظيف بعض الموارد بدلا من تركها عاطلة لدى البنك، بعد أن يكون قد احتفظ بقدر كاف من المال السائل في خزانته ليواجه به المسحوبات المتوقعة للمودعين و سد حاجات المقترضين.
2. الاحتفاظ باحتياطات قابلة للتحويل الى نقود، لتأمين حالة السيولة عند البنك، فالأوراق المالية بأنواعها سهلة التحويل الى نقود في وقت قصير.
3. التمكن من مواجهة التمويل الموسمي أو السحب المفاجئ من الأوراق المالية أو من الاعتمادات المفتوحة للعملاء.
4. يستهدف البنك مصلحة الاقتصاد القومي عندما يكتتب في أوراق حكومية، حيث يحمل عبئا في تمويل خطة التنمية الاقتصادية و سد حاجات الانفاق الحكومي.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على سياسة الاستثمار في البنك

تقوم السياسة العامة للاستثمار عند البنك على مجموعة من العوامل الرئيسية من أهمها:[1]

❖ حركة الودائع:

إن الزيادة في الودائع لدى البنك تتيح له القدرة على خلق كمية اضافية من الائتمان، فيصير قادرا على منح كمية أكبر من القروض المصرفية،و أما اذا حدث انخفاض سريع في الودائع، فما على البنك إلا أن يسرع بتصفية ما يكفي من محفظة الأوراق المالية عنده.

❖ الطلب على القروض:

كلما زاد الاقبال على الاقتراض من البنك أى هذا الى تصفية جزء من استثمارات البنك ليعيد توجيه الأموال نح القروض.

❖ حالة سوق الأوراق المالية:

ان درجة النشاط في سوق الأوراق المالية قد يغري البنك على الدخول فيه وفقا لمستوى الأسعار، اذا كان في ارتفاع فهذا يعني توقعا لمزيد من الرواج، أما اذا كان اتجاه الأسعار نحو الهبوط لا بد من أن يصفي البنك بعض الأوراق، أو يحتفظ بها و ذلك حسب دراساته.

❖ سياسة الدولة:

[1] محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، مرجع سبق ذكره، ص88.

تؤثر السياسة الاقتصادية و النقية التي تتبعها الدولة في تحديد نوعية و حجم استثمارات البنوك، هذا فضلا عن السقوف الائتمانية التي تحددها السلطات النقدية بالدولة.

المبحث الثالث: سياسة الإقراض

تعد القروض من أهم مصادر الأموال للبنك في الوقت الحاضر، كونها العنصر الأساسي التي تزوده بالعوائد. لذلك سوف نحاول من خلال المبحث ابراز الوسيلة التي يلجأ اليها المستثمر في حالة ما اذا فاقت احتياجاته الموار المتوفرة لديه، حيث يجد نفسه مضطر للبحث عن مصادر أخرى كأن يلجأ الى البنك طالبا القرض مثلا.

المطلب الأول: مفهوم القرض و مصادره

الفرع الأول: مفهوم القرض

يختلف مفهوم القرض من باحث للآخر كل حسب تخصصه و حسب وجهة نظره، لذا تعمدنا تقديم تعاريف مختلفة لتوضيح الرؤية أكثر:

- القرض لغة: هو الائتمان و المقصود به تلك الخدمات المقدمة للعملاء، و التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد و المؤسسات و المنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال و فوائدها العملات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، و تعم تلك العملية بمجموعة من الضمانات التي تكفل البنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد.[1]
- القرض اصطلاحا: باللغات المقابلة لكلمة قرض هي « crédit » أصلها هي الكلمة اللاتينية « créditum » المشتقة من الفعل اللاتيني « crédere ».

أما اقتصاديا فالقرض يعني تسليم المال لتثميره في الانتاج و الاستهلاك فهو مرتبط بميعاد استحقاق محدد مسبقا.[2]

[1] عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة و عمليات ادارتها، دار الجامعة الاسكندرية، مصر، الطبعة1، 2000، ص103.
[2] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، مرجع سبق ذكره، ص90.

الفرع الثاني: مصادر القروض

هناك مصدرين مهمين للقرض نلخصهما فيما يلي:[1]

- عدم اكتمال السوق:

للعديد من المقترضين مثل الشركات الصغرى التي لا تستطيع اصدار ورقة تجارية، لا يوجد لائتمان البنك بدائل و ذلك اذا خفض الاحتياطي الفدرالي احتياطات البنوك قللت البنوك قروضها، فبعض الشركات لن تحصل بعد الآن على الأموال التي تحتاجها لتنفيذ برامج استثماراتها، اما لان البنوك تضبط توزيع ائتمانها أو لأنها تتقاضى الآن سعر فائدة مرتفع لدرجة أنها لا تريد الاقتراض بع الآن، أما الشركات الكبرى تتأثر بصورة أقل لأن سعر الفائدة على الورقة التجارية لا يرتفع مثل سعر الفائدة على قروض البنوك.

- أثر السياسة النقدية على القدرة الائتمانية للمقرضين المحتملين:

بينما ترتفع أسعار الفائدة تتدهور ميزانيات شركات عديدة، فلا بد أن يدفعوا فائدة أكثر لقروضهم ذات الأسعار المتغيرة غير المسددة بالضبط عند الوقت الذي قاد فيه السياسة النقدية التقييدية من خفض السوق لمنتجاتها أكثر من ذلك، بينما تنحدر أسعار الأصول قيمة الضمانات التي يستطيعون تقديمها للمرضين كذلك.

المطلب الثاني: مكونات سياسة الاقراض

لا توجد سياسة نمطية تطبق بالبنوك التجارية، ولكن تختلف سياسة الاقراض من بنك لآخر وفقا لأهدافه، ومجال تخصصه، وهيكله التنظيمي، وحجم رأس ماله، وبصفة عامة يوجد العديد من النقاط و المجالات التي تغطيها السياسة هي:[2]

- الأخذ في الحسبان الاعتبارات القانونية : حيث يجب أن تعكس السياسة الاشتراطات و القيود القانونية للتوسع أو لتقييد الائتمان.
- تقرير حدود و مجال الاختصاص: حيث تبين لسياسة حدود و مجال الاختصاص و مستوى اتخاذ القرار في مجال منح القروض و التسهيلات.

[1] توماس ماير و جيمس دو سينبري و روبرت ألبير، النقود و البنوك و الاقتصاد، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق، و مراجعة أحمد بديع بليح، دار المريخ، مصر، (رط)، 2002، ص562.

[2] علا نعيم عبد القادر و آخرون، مفاهيم حديثة في ادارة البنوك، مرجع سبق ره، ص144-146

- تحديد أنواع القروض التي يمنحها البنك: من المكونات الأساسية لسياسة الاقراض في البنك التجاري النص على القروض التي يتعامل فيها البنك، و بذلك يتم الفصل بين المقبولة غير المقبولة.
- التكلفة أي سعر الفائدة و المصاريف الإدارية: يمثل هذا العنصر التكلفة المترتبة على منح الائتمان سواء في شكل مصاريف ادارية و عمولات أو سعر الفائدة.
- المنطقة التي يخدمها البنك: يجب أن يتقرر مقدما المنطقة التي يخدمها البنك و يمتد نشاطه إليها، و التي تتوقف على حجم البنك و مقدرته على خدمة عملائه، و قدرته على تحمل مخاطر منح الائتمان.
- شروط و معايير منح الائتمان: تحدد الشروط الواجب توافرها لقبول طلب الحصول على القرض، و بذلك تشكل أساس القبول المبدئي، و بناء على ذلك تتم الإجراءات الأخرى كالتحري، و الاستقصاء عن طالب القرض.
- إجراءات و خطوات الحصول على الائتمان: بمعنى ان تحدد هذه المسائل و تدون في كتيب، ويبدو ذالك واضحا في البنوك الكبيرة، ولا شك ان هده الاجراءات تسهل من عملية تنفيذ السياسة.

المطلب الثالث : أنواع القروض

إن تعدد العمليات المصرفية و تعقدها أدى إلي ظهور العديد من القروض أهمها نوعين، هما قروض الاستغلال و قروض الاستثمار، و اللتان سوف نشرح كل واحة منهما بدقة على الترتيب[1]

❖ قروض الاستغلال:

إن قروض الاستغلال عبارة عن قروض قصيرة الأجل، لا تتجاوز السنة الواحدة، تلجأ المؤسسة لهذا النوع إذا أرادت تغطية احتياجات خزينتها، كما تأخذ قروض الاستغلال أشكال عدة نذكر منها :

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة3، 2004، ص84-88.

- قروض الصندوق:

تعرف هذه القروض بهذا الاسم لارتباطها بالصندوق مباشرة، و تتضمن أ ربعة أنـــواع: تسهيلات الصندوق، السحب على المكشوف، القروض الموسمية، و القروض المتتالية.

- الاعتمادات بالتوقيع: (القروض بالإلزام)

هو عبارة عن إعارة إمضاء البنك للمؤسسة المستفيدة، يسمح هذا الاعتماد للمؤسسة بـــأن تقوم بتعجيل مدخلات الأموال و تأجيل مخرجات الأموال من الصندوق و يتم هذا الاعتمـــاد حسب الأشكال التالية: الضمان الاحتياطي، الكفالة، القبول، القروض الخاصة.

❖ قروض الاستثمار :

توجه قروض الاستثمار لتمويل المحجوزات و وسائل الإنتاج، و التسديد لا يكون مؤكـــد إلا عن طريق الأرباح التي تكون محصورة، و بصفة عامة يمكننا أن نصنف هذه القروض إلي صنفين رئيسيين هما :

- **عمليات القرض الكلاسيكية لتمويل الاستثمارات:**

يتم التمييز في هذا الصدد بين نوعين من الطرق الكلاسيكية في التمويل هما:

- قروض متوسطة الأجل:

هي قروض تمكن المؤسسات من تطوير و تجديد أجهزتها و تحقيق مخططاتها، تتراوح مدة القروض من سنتين إلي خمسة سنوات و أحيانا سبع ســـنوات، و يمكـــن تقســـيم القـــروض المتوسطة الأجل إلى: قروض لتنفيذ المشاريع، قروض لشراء التجهيزات، قـــروض لتجديـــد الديون، قروض متوسطة الأجل غير المعبئة، و كذا المعبئة.

- قروض طويلة الأجل :

تعتبر القروض الطويلة الأجل من المصادر الثابتة التي تسمح للمؤسسة بوضع تحت تصرفها الأموال اللازمة لتمويل مشاريعها الطويلة الأجل، تزيد مدة هذه القروض عن سبع ســـنوات أحيانا، و مرحلة تعويض هذه الاستثمارات تكون طويلة.

- **قروض الإيجار:**

يقصد بها تلك العملية التي يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير بوضع الآلات و المعدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة علي سبيل الإيجار، مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، و يتم التسديد على أقساط تم الاتفاق عليها، و تسمى " ثمن الإيجار".

المبحث الرابع: سياسة الودائع

تعتبر الودائع من أهم مصادر التمويل للبنوك، لذلك تحرص البنوك على تنميتها من خلال تنمية الوعي المصرفي، و الادخاري بالتوسيع في فتح المزيد من الوحدات المصرفية، و تبسيط اجراءات التعامل من حيث السحب و الإيداع، و رفع كفاءة الأوعية الادخارية.

المطلب الأول: تعريف الودائع و أهم تصنيفاتها

الفرع الأول: مفهوم الودائع

يمكن النظر إلى الودائع على أنها اتفاق يدفع بمقتضاه المودع مبلغا من النقود بوسيلة من وسائل الدفع، يلتزم بمقتضاه المصرف برد هذا المبلغ المودع عند الطلب، أو حينما يحين أجله كما قد يلتزم بدفع فوائد على قيمة الوديعة.[1]

الفرع الثاني: تصنيفات الودائع

يمكن حصر أنواع الودائع فيما يلي:

❖ تصنيف الودائع وفقا لأجل استحقاق:

وفقا لهذا المعيار يمكن تقسيم لودائع الى:[2]

1- الودائع الجارية و تحت الطلب: يمكن للعميل السحب منها في أي وقت، و لا تدفع عنها فوائد، حيث يتم السحب اما بواسطة شيكات، أو إيصالات، أو أوامر دفع.

2- الودائع لأجل و الودائع بإخطار سابق: لا يجوز السحب منها قبل حلول آجال الاستحقاق، و يتقاضى العميل فوائد تتفاوت معدلاتها حسب مدة الايداع و حجم الوديعة.

[1] هندي منير ابراهيم، ادارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة3، 2000، ص147.
[2] عبد الغفارحنفي، ادارة المصارف، الدار الجامعية، الاسكندرية،(رط)، 2008/2007، ص234-236.

3- ودائع التوفير: تدون ودائع التوفير الذي يحتفظ بها العميل و يقدمه عند كل عملية السحب أو الايداع.

4- الوديعة المجمدة: من أمثلة هذا النوع التأمينات حيث تتقاضى البنوك تأمينات نقدية نظير تمويل بعض الاعتمادات المستندية الخاصة باستيراد السلع من الخارج.

❖ تصنيف الودائع حسب النشاط الاقتصادي للمودعين:

تصنف الودائع حسب هذا المعيار الى:[1]

1- ودائع السوق التجارية: تتماشى حركة الودائع مع النشاط التجاري، و ما يتصف به من استقرار أو تقلب، لذلك ينبغي دراسة أوضاع المؤسسات التجارية المتعاملة مع البنك لتقدير عمليات السحب المتوقعة.

2- ودائع المنشآت الصناعية: يرتبط السحب و الايداع بالنسبة لهذه الفئة بالدورة الانتاجية، فمع بدايتها تتزايد المسحوبات، و مع نهايتها تبدأ الودائع بالزيادة نتيجة المبيعات النقدية، تحصيل الذمم والمستحقات الأخرى.

3- ودائع المنشآت الزراعية: حيث تتأثر الودائع بمواسم الزراعة، فتزيد المسحوبات مع بداية موسم الزراعة، و تزيد الودائع مع بيع الحصولات.

4- ودائع المنشآت الخدمية:و هي الخاصة بودائع الفنادق و مؤسسات النقل و السياحة.

5- ودائع أصحاب المهن و العاملين: كودائع الأطباء و الصيادلة و المحامين.

المطلب الثاني: السياسات المتبعة في تنمية الودائع

تسعى البنوك لتنمية ودائعها بإتباع مجموعة من السياسات من أهمها:[2]

- سياسة التكوين: تتعدد و تتنوع مظاهر جذب العملاء الجدد عن طريق اتباع بعض الأنظمة الجديدة مثل:
  - نظام توفير الأبناء ذات الجوائز
  - حسابات ودائع الشباب.
  - السحب من الحسابات من خلال الكروت الآلية.

[1] المرجع نفسه، ص237-238.

[2] علي سعد محمد داود، البنوك و محافظ الاستثمار، دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، (رط)، 2012، ص55-57.

- سياسات ثبات الموارد: تسعى بعض البنوك للإبقاء على أموال المودعين أطول فترة ممكنة في البنك، ذلك بغرض توفير التمويل اللازم لعمليات التوظيف الاستثماري الذي يتطلب مجموعة من الأوعية الادخارية التي تنفق مع التمويل طويل الأجل و من أهم هذه السياسات:

- نام الايداع الثابت مع التقسيط.
- نظام الايداع الثابت مع الخدمات التأمينية.
- نظام شهادات الاستثمار أو شهادات الادخار.
- نظام وحدات الاستثمار.

- سياسات الاحتفاظ بسيولة البنك: و هي تهدف الى الحد من استخدام النقود و احتفاظ البنك بالسيولة و منها:

- آلات الصرف الآلي
- الخدمة المتكاملة
- خدمة نقاط البيع

- سياسات تدعيم راحة العملاء: تسعى البنوك لتقديم العديد من الخدمات التي تحقق راحة العملاء و من أهم هذه الخدمات:

- تحصيل الشيكات نيابة عن العملاء
- تحصيل الكمبيالات المسحوبة لحساب العملاء بعد أن يقوموا بتظهيرها للتحصيل باسم البنك.
- خدمات تحويل النقود سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

- سياسات دعم النشاط المالي للعميل: حيث تقوم البنوك عادة بتقديم العديد من الاستثمارات المالية التي من شأنها تسهيل أعمال العملاء الخاصة باستثمار أموالهم و من أهم هذه الخدمات ما يلي:

- حفظ الأوراق المالية.
- شراء أو بيع الأوراق المالية لصالح العملاء و بالنيابة عنهم.

- ادارة عمليات الاكتتاب في الأوراق المالية.

المطلب الثالث:العوامل المؤثرة في الطلب على الودائع المصرفية

تعتبر الودائع من أهم مصادر تمويل البنوك خاصة البنوك التجارية، لذلك تحرص البنوك على تنميتها في ظل مجموعة من العوامل الخارجية و الداخلية ومن أهمها:[1]

❖ العوامل الخارجية: من بين هذه لعامل نجد:

- مستوى النشاط الاقتصادي: تزداد الودائع خلال فترة الرواج عن الكساد.
- مدى انتشار الوعي المصرفي و الادخاري: فكلما زاد الوعي الصرفي لدى الناس كلما زادت الودائع لدى البنوك.
- السياسات النقدية و المالية للحكومة: كلما اتجهت السياسات النقدية نحو تشجيع الادخار كلما رفع ذلك حجم الودائع، و العكس صحيح.

❖ العوامل الداخلية: نلخصها في:

- السمات الشخصية و المادية للبنك.
- الخدمات التي يقدمها البنك.
- موقع البنك.
- قوة المركز المالي للبنك.

[1] علي سعد محمد داود، البنوك و محافظ الاستثمار، مرجع سبق ذكره،ص53-54.

المبحث الخامس: سياسة رأس المال

يتركب هيكل رأس مال البنك من رأسماله المدفوع و الاحتياطات لمواجهة مخاطر محتملة أو لتدعيم مركزه المالي ، والأرباح الصافية المرحلة من سنوات مضت، ومن المعروف ان راس مال البنك لا ينبغي ان يمس حيث لا يجوز تشغيله في عمليات الاقراض او الاستثمار، لأنه يمثل عنصر الضمان عند البنك و عليه نتناول في هذا المبحث هيكل رأس المال و كذا وظائفه و المقاييس الكمية لمعرفة مدى ملائمة رأس مال البنك.

المطلب الأول: هيكل رأس المال

- هيكل رأس المال هو تركيب الأموال المملوكة، و يرى البعض أن هيكل رأس المال هو تركيب الأموال طويلة الأجل أو الدائمة، و هي بهذا تشمل القروض طويلة الأجل كجزء من مكوناتها، و هو المفهوم الذي سنأخذ به و نعرض باختصار فيما يلي لمكونات هيكل رأس المال في البنوك التجارية:[1]

1. الأسهم العادية: و هي تمثل مجموع أنصبة المساهمين، فالسهم العادي يشترك في الأرباح بعد أن يأخذ السهم الممتاز نصيبه، كما يشترك في الأصول بعد استيفاء جميع المتطلبات الأخرى و لحامل السهم العادي الحق في التصويت.
2. الاحتياطات: تشمل كلا من الاحتياطي القانوني، و الاحتياطات لمقابلة مخاطر التوظيف، و كذا الأرباح المحتجزة.
3. المخصصات التقويمية: مثل مخصصات الاهتلاك و استبدال الأصول الثابتة و الديون المشكوك فيها في تحصيلها و هبوط قيمة الأوراق المالية.

- تمثل المكونات السابقة لهيكل رأس المال مصادر التمويل بالملكية، أما مصادر التمويل بالقروض فتتكون من:[2]

1. الأسهم الممتازة: و لها امتياز في الحصول على الأرباح قبل الأسهم العادية، و أيضا في الحصول على قيمتها في حالة التصفية.

[1] محمد سعيد أ،ورسلطان،ادارة البنوك، مرجع سبق ذكره،ص196-197.
[2] المرجع نفسه، ص198.

2. القروض طويلة الأجل(السندات): للسند تاريخ استحقاق، و في التصفية فان الأولوية هي لصاحب القرض قبل حملة الأسهم الممتازة و العادية، و يوجد عدة أنواع من السندات من بينها قابل للتحويل لأسهم عادية وفقا لشروط الاصدار و قبول الدائن للتمويل.

المطلب الثاني: وظائف رأس المال

تتلخص وظائف رأس المال في البنوك فيما يلي:[1]

- وظيفة الحماية لأموال المودعين: تمول الودائع ما يقارب نسبة 85% من أصول البنك، لذلك فان وظيفته الأساسية تتمثل في حماية أموال المودعين.
- الوظائف التشغيلية: لا بد أن يكون البنك قادرا على ممارسة نشاطه، و أن يكون رأسماله كافيا في بداية نشأته.
- وظيفة الضمان لكل من يمنح البنك ائتمانا: فنسبة رأسمال البنك الذي يمثل مجموع موارده يظل محور تركيز المسؤولين عنه.
- تمويل المباني و التجهيزات الرأسمالية التي يستخدمها البنك: تمول البنوك عن طريق رأس المال المدفوع، لأنها تمثل أصول ثابتة لا تحول الى نقدية إلا عند التصفية، و رأس المال هو البند الوحيد الذي لا يتم أداؤه إلا عند تصفية البنك.
- التوظيف في بداية حياة البنك: لرأس المال دور أساسي في تمويل النشاط ألإقراضي و الاستثماري للبنك خلال الفترة الأولى من نشأته.

المطلب الثالث: ملائمة رأس مال البنك

توجد لدينا عدة مقاييس كمية لمعرفة مدى ملائمة رأس المال الممتلك في البنك نذكر أهمها فيما يلي:[2]

- معدل قدرة البنك على رد الودائع من حق الملكية: حيث أن هذا المعدل يقيس قدرة البنوك على رد الودائع من رأسمالها.

[1] عبد الغفار حنفي و رسمية قرياص، أسواق المال، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية،(رط)، 2003، ص382-394.
[2] محمد سعيد أنور سلطان، ادارة البنوك، مرجع سبق ذكره، ص204-214.

- نسبة رأس المال الى اجمالي الأصول: يربط هـذا المعيـار رأس المـال الممتلـك بالأصول.
- معدل حق الملكية للأصول الخطرة: هذا المقياس يستثني من مجموع الأصـول تلـك التي تعتبر عديمة المخاطرة أو ذات مخاطرة قليلة.
- احتساب رأس المال الممتلك اللازم تخصيصه لأنواع مختلفة مـن الأصـول مبوبـة حسب درجة مخاطرتها.
- معدل هامش الأمان في مقابلة مخاطر الاستثمار: تمكن هذه النسبة من التعرف علـى مدى كفاية حقوق الملكية لامتصاص الخسائر الناتجة من استثمارات البنك.
- معدل توزيع مخاطر الإقراض يحسب هذا المعدل بقسمة القروض بدون ضمان عيني على حق الملكية.
- معدل الالتزامات العرضية: تقيس هذه النسبة مدى قدرة حـق الملكيـة فـي مقابلـة التزامات مالية قد يواجهها البنك في فترة قادمة لم يأخذ احتياطه لها.

خلاصة الفصل:

و على ضوء ما تم دراسته في هذا الفصل، يمكن الجزم على أن البنوك تعد من القطاعات المنظمة تنظيما عاليا لاعتمادها على سياسات تنظم نشاطاتها الرئيسية و المتمثلة في قبول الودائع و منح القروض و التسهيلات المختلفة و الدخول في مجالات عدة للاستثمار.

ان نجاح أي بنك مرتبط أساسا بمدى نجاعة سياساته المعتمدة، و كذا مدى ثقة الأفراد فيه، و هذا من خلال قدرته على تلبية طلباتهم، كونها تساهم بشكل فعال في تنمية الاقتصاد و تطويره.

الفصل الثالث

لجنة بازل وكفاية رأس المال

تمهيد:

يعتبر القطاع المصرفي من أكثر القطاعات الاقتصادية تأثرا بالمستجدات العالمية و في مقدمتها العولمة المالية التي أعطت للبنوك حافزا أكبر للاندفاع نحو تحقيق أكبر الإيرادات بالدخول في نشاطات جديدة دون الاكتراث بحجم المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها، و هو ما انعكس سلبا على العديد منها حيث أخذت رؤوس أموالها بالتآكل تدريجيا مما أنقص من قدرتها على توفير حماية أفضل لمودعيها و زاد من احتمال تعرضها للإفلاس، الأمر الذي استدعى بالضرورة إعطاء اهتمام أكبر من طرف السلطات الرقابية لعنصر كفاية رأس المال على الصعيد الدولي نظرا لما له من أهمية في تحديد ملائمة البنك، خاصة بعدما أثبتت المعايير التقليدية لكفاية رأس المال محدوديتها في الحفاظ على سلامة البنوك و توفير منافسة عادلة بينها على المستوى الدولي،

في ظل هذه المستجدات تظهر إسهامات لجنة بازل للرقابة المصرفية المنبثقة عن بنك التسويات الدولية في إرساء معيار موحّد لكفاية رأس المال، و عليه نتناول في فصلنا هذا موضوع لجنة بازل و كفاية رأس المال متطرقين في المبحث الأول إلى النشأة و الأهداف و مبادئ اللجنة، و في المبحث الثاني نتطرق إلى اتفاقية بازل 1، أما في المبحث الثالث سوف نعرض اتفاقية بازل 2.

المبحث الأول: لجنة بازل

يعتبر موضوع كفاية رأس المال المصرفي واتجاه البنوك إلى تدعيم مراكزها المالية، أحد الاتجاهات الحديثة في إدارة البنوك، وفي إطار سعي الجهاز المصرفي في معظم دول العالم إلى تطوير القدرات التنافسية في مجال المعاملات المالية، وفي ظل التطورات المتلاحقة التي تشهدها الأسواق العالمية، ومع تزايد المنافسة المحلية والعالمية أصبح أي بنك عرضة للعديد من المخاطر التي قد تنشأ من العوامل الداخلية التي يعمل فيها البنك وعلى وجه الخصوص البيئة العالمية.

المطلب الأول: نشأة لجنة بازل

أولى الخبراء في مجال البنوك اهتماما كبيرا بحجم رأس المال نظرا لأنه خط الدفاع الأول في حالة تعرض البنوك لخسائر بسبب توظيف الأموال في عمليات بها مخاطر لذلك وضع هؤلاء الخبراء معايير لقياس كفاية رأس المال، وأولى هذه المعايير المستخدمة كانت نسبة رأس مال البنك إلى إجمالي الودائع منذ سنة 1914، وحددت هذه النسبة 10% عالميا، الذي ساد إلى غاية 1942 ثم تخلت عنه المصارف الأمريكية خاصة، وبعد الحرب العالمية الثانية، استخدمت السلطات النقدية والمصارف معيار نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول باعتبار أن الأهم بالنسبة للبنك هو كيفية استخدام الأموال في التوظيفات والاستثمارات باستثناء بعض الأصول كالأوراق المالية الحكومية، القروض المضمونة من الحكومة، وقد ظهرت هذه الفكرة سنة 1948.

وإدراكا من الدول الصناعية الكبرى لأهمية وخطورة القطاع المالي وخاصة قطاع المصارف فقد حرصت مجموعة الدول العشر: على تشكيل لجنة في إطار بنك التسويات الدولية للرقابة على البنوك مع نهاية 1974، وتأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية عام 1975 بمدينة بال السويسرية لذلك سميت هذه اللجنة ببازل للإشراف المصرفي، وهي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية وإنما أنشئت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، وتجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنويا ويساعدها عدد من فرق

العمل الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك ولذلك فإن قرارات أو توصيات هذه اللجنة لا تتمتع بأي صفة قانونية أو إلزامية، رغم أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة فعلية كبيرة.[1]

المطلب الثاني:أهداف لجنة بازل

تهدف لجنة بازل إلى:[2]

- المساعدة في تقوية استقرار النظام المصرفي الدولي، و خاصة بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث، فقد توسعت المصارف و خاصة الدولية منها خلال السبعينات كثيرا في تقديم قروضها لدول العالم الثالث، مما أضعف مراكزها المالية إلى حد كبير.
- إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين المصارف للدول المتطورة و الدول النامية من خلال اعتماد الفروقات في متطلبات الرقابة الوطنية بشأن رأس المال المصرفي.
- إيجاد آليات مصرفية تتلاءم مع التغيرات الاقتصادية في العالم، و في مقدمتها انتشار مظاهر العولمة و العولمة المالية.
- تطوير أساليب الرقابة على أعمال البنوك و تسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين البنوك المركزية.

[1] عبد الغفار حنفي، الأسواق والمؤسسات المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر،(رط)، 1994، ص192.

[2] دريد كامل آل شبيب، 'دارة البنوك المعاصرة، دار السيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، الطبعة1، 2012، ص309-3010.

المطلب الثالث:المبادئ الأساسية للجنة بازل

تشمل المبادئ الأساسية للجنة بازل للرقابة المصرفية خمسة و عشرين مبدأ أساسيا لا بد ن وضعها موضع التنفيذ لضمان فعالية أي نظام رقابي و تتعلق هذه المبادئ بالموضوعات التالية:

- الشروط المسبقة للرقابة المصرفية الفعالة (المبدأ الأول).
- الترخيص و الهيكلة المبادئ (5-6).
- النظم و الشروط التحوطية (المبادئ 6-15).
- أساليب الرقابة المصرفية المستمرة (المبادئ 16-20).
- متطلبات المعلومات (المبدأ 31).
- صلاحيات المراقبين الرسمية (المبدأ 22).
- العمل المصرفي الخارجي (المبادئ 23-25).

و بالإضافة إلى عرض المبادئ في حد ذاتها تتضمن الوثيقة شروحا لمختلف الوسائل التي يمكن للمراقبين استخدامها في عملية التنفيذ، حيث إنه على الهيئات الوطنية المختصة أن تطبق المبادئ في سياق رقابتها على جميع المصارف الخاضعة لسلطتها، فالمبادئ تمثل شروط الحد الأدنى، و قد تدعو الحاجة في حالات عديدة إلى تكميلها بتدابير أخرى تصمم لمعالجة أوضاع و مخاطر خاصة في النظم المالية الموجودة في كل بلد من البلدان.[1]

[1] سمير الخطيب، قياس و إدارة المخاطر بالبنوك،منشأة المعارف،الإسكندرية، (رط)، 2005، ص58.

المبحث الثاني: اتفاقية بازل 1

تتعرض المصارف الى العديد من المخاطر المالية والمصرفية و الائتمانية بسبب الظروف المحيطة، منها عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الذي ترك آثار سلبية على عمل هذه المصارف، لذا جاءت مقررات لجنة بازل 1 كنتيجة من أجل الحد من حجم الأخطار التي تتعرض لها المصارف

المطلب الأول: مقررات اتفاقية بازل 1

انطوت اتفاقية بازل على الجوانب التالية:[1]

- التركيز على المخاطر الائتمانية: حيث تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال آخذا في الاعتبار المخاطر الائتمانية أساسا بالإضافة إلى مراعاة مخاطر الدول إلى حد ما.
- تعميق الاهتمام بنوعية و كفاية المخصصات الواجب تكوينها: حيث تم التركيز على نوعية الأصول و مستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها و غيرها من المخصصات.
- تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية:

- المجموعة الأولى تضم دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية و دول ذات ترتيبات خاصة مع صندوق النقد الدولي، و ينظر إلى هذه الدول على أنها ذات مخاطر أقل من باقي دول العالم.
- مجموعة الدول الأخرى في العالم و تضم باقي دول العالم، و ينظر إلى تلك الدول على أنها ذات مخاطر أعلى من دول المجموعة الأخرى.

- وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول، فالوزن الترجيحي يختلف باختلاف الأصل و كذلك باختلاف الملتزم بالأصل، و من هنا نجد أن الأصول

[1] عبد الحميد عبد المطلب، العولمة و اقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر، (رط)، 2001، ص83-90.

تتدرج عند حساب معيار كفاية رأس المال من خلال أوزان خمسة و هي: 0%، 10%، 20%، 50%، 100%.

- وضع معامل تحويل الالتزامات العرضية، حيث ترى الاتفاقية بضرورة أن ينظر 'لى الالتزامات العرضية التقليدية على أنها ائتمان غير مباشر لا يترتب عليه انتقال أموال من البنك إلى الغير.
- وضع مكونات كفاية رأس المال المصرفي، و معنى ذلك أن رأس المال طبقا لاتفاقية بازل1 أصبح يتكون من مجموعتين:

- المجموعة الأولى: و تسمى رأس المال الأساسي و الذي يتكون من رأس المال المدفوع + الاحتياطات + الأرباح.
- المجموعة الثانية: تسمى رأس المال المساند و يتكون من الاحتياطات غير المعلنة + احتياطات إعادة تقييم الأصول + المخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر غير محددة + القروض المساندة + أدوات رأسمالية أخرى.

المطلب الثاني: ايجابيات اتفاقية بازل 1

تتمثل أهم ايجابيات المعيار في الأمور التالية:[1]

- الاسهام في دعم استقرار النظام المصرفي العالمي و إزالة التفاوت في قدرة المصارف على المنافسة.
- المساعدة في تنظيم عمليات الرقابة على معايير رأس المال في المصارف و جعلها أكثر واقعية.
- لم يعد المساهمون في المشروعات المصرفية مجرد حملة أسم ينتظرون العائد منها على غرار المشروعات الأخرى، بل أقحم ذلك المعيار مساهمي البنوك في صميم أعمالها.

[1] طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية الإسكندرية، (رط)، 2003، ص146-147.

- أصبح من المتاح للمساهم العادي القدرة على تكوين فكرة سريعة عن سلامة المؤسسات المالية
- يدعو تطبيق المعيار إلى أن تكن البنك أكثر اتجاها إلى الأصول ذات المعامل الأقل من حيث درجة المخاطرة.

المطلب الثالث: سلبيات اتفاقية بازل 1

من ناحية أخرى تتمثل أهم لسلبيات المتوقعة بالنسبة للمعيار فيما يلي:[1]

- إذا ما قام بنك ما بإتباع الأسلوب المشار إليه فإن ذلك قد يعني تضخم الأرباح لزيادة الاحتياطيات، وهو ما من شأنه أن يسرع باستنزاف البنك، لذا يتعين متابعة كفاية المخصصات المكونة من جانب جهات الرقابة.
- قد يحاول أحد البنوك التهرب من الالتزام بالاتجاه إلى بدائل الائتمان التي تدرج خارج الميزانية من إغفال تضمينها لمقام نسبة، الأمر الذي ينبغي متابعته من جانب سلطات الرقابة.
- إضافة تكلفة على المشروعات المصرفية تجعلها في موقف أضعف تنافسيا من المشروعات غير المصرفية التي تؤدي خدمات شبيهة، إذ يتعين عليها زيادة عناصر رأس المال بما يتطلب من تكلفة عند زيادة الأصول الخطرة.

[1] طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك ، مرجع سبق ذكره، ص148

المبحث الثالث: اتفاقية بازل 2

عندما بدأ التفكير في تعديل اتفاق كفاية رأس المال بازل I في نهاية التسعينات استقر الرأي وخاصة تحت تأثير رئيس لجنة بازل آنذاك بألا يقتصر الأمر على مراجعة الحدود الدنيا لكفاية رأس المال، و أن تنتهز فرصة التعديل للنظر في الموضوع باعتباره معالجة للقضية الرئيسية للبنوك وهي إدارة المخاطر بحيث يتضمن التعديل تقديم الحوافز للبنك نفسها للارتقاء بأساليب إدارة المخاطر وتتوسع أهداف الرقابة لضمان استقرار النظام المالي في مجموعة وليس فقط مجرد ضمان استقرار البنك وكفاءة إدارية، و انبثق عن ذلك اتفاقية بازل 2.

المطلب الأول:الحاجة إلى اتفاقية بازل 2

اعتمد معيار كفاية رأس المال وفقا بازل 1 على مقياس واحد للمخاطر بتحديد أوزان لهذه المخاطر، و بالتالي لنسبة رأس المال المطلوب، و لم يقتصر الأمر على التمييز بين أعضاء المنظمة و الدول الأخرى، بل تم تحيد فكرة المخاطر المستخدمة على أساس تنظيمي بمقتضى الاتفاق دون النظر إلى طبيعة المخاطر كما تظهرها أوضاع السوق.

و من هنا بدأ الاعداد لاتفاقية بازل 2 حيث ظهرت الحاجة إلى إعادة النظر في معايير كفاية رأس المال، و ذلك بإزالة التمييز بين مختلف الدول من ناحية، و الاستفادة بدرجة أكبر من طبيعة المخاطر و قياسها وفقا لظروف السوق. و من ناحية أخرى أدى التقدم التكنولوجي في الاتصالات و كذلك تقدم الفن المصرفي و تحليل المخاطر، إلى اتباع العديد من البنوك أساليب أكثر تقدما و فاعلية في إدارة المخاطر المالية، و أصبح من الضروري أن تواكب معايير كفاية رأس المال التطورات التي تتم في تكنولوجيا الاتصالات و التقدم في فنون الادارة المالية للبنوك.[1]

[1] أحمد شعبان محمد علي، الأزمات و المتغيرات الاقتصادية و دور القطاع المصرفي، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية. الطبعة الأولى، 2011، ص183-184.

المطلب الثاني:دعائم كفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل 2

يمكن استعراض الدعائم الثلاثة الرئيسية لاتفاق بزل فيما يلي:[1]

- الدعامة الأولى: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال

تقوم هذه الدعامة على ثلاثة عناصر أساسية هي: إدخال بعض التعديلات على أساليب قياس مخاطر الائتمان، و استحداث أسلوب جديد مباشر للتعامل مع مخاطر التشغيل، بالإضافة إلى كل من مخاطر السوق و مخاطر الائتمان.

- الدعامة الثانية: عملية المراجعة الاشرافية

تعتمد هذه العامة على مجموعة من المبادئ التي تؤكد حاجة البنوك لتقييم كفاية رأس المال وفقا لحجم المخاطر التي يواجهها، و يتطلب هذا النظام إلمام كل من مجلس الادارة و الادارة العليا بالبنك بدرجة المخاطر، و تقييم متين لكفاية رأس المال و مراجعة لأنظمة الرقابة الداخلية.

- الدعامة الثالثة: الاستخدام الفعال لانضباط السوق

وفقا للاستخدام الفعال لعملية انضباط السوق، يهدف اتفاق بازل 2 إلى دعم العمليات الخاصة بضبط و تنظيم السوق، من خلال وضع مجموعة من متطلبات الافصاح التي تسمح للمتعاملين في السوق بتقييم المعلومات الخاصة بالمخاطر الائتمانية و حجم رؤوس أموال البنوك.

المطلب الثالث:أهم الانعكاسات المترتبة على البنوك نتيجة تطبيق مقررات بازل 2

وفقا لما انتهى إليه المتخصصون في هذا المجال فإن أهم الأمور التي يتعين إعطاؤها الأهمية اللازمة يتمثل فيما يلي:[2]

- إن منهج IRB معقد للغاية ويتطلب وقتا وكلفة أكبر، وإمكانية استيعابه وتطبيقه صعبة من قبل الكثير من المصارف.
- متطلبات رأس المال ستكون أكبر بكثير مع المعيار الجديد ومنهج IRB.

[1] أحمد شعبان محمد علي، الأزمات و المتغيرات الاقتصادية و دور القطاع المصرفي،مرجع سبق ذكره، ص188-192.
[2] سمير الخطيب، قياس و إدارة المخاطر بالبنوك،مرجع سبق ذكره،ص54-55.

- الصعوبة في الرقابة على المصارف المتطورة التي لديها نماذج داخلية خاصة لحساب رأس المال وكفايته.
- رغم وجود نماذج لدى المصارف،إلا أن معظمها قد لا يفي بمتطلبات بازل 2 بسبب النقص في تقييمات و تصنيفات الأصول بشكل مفصل.
- من المتوقع أن لا يكون لدى الكثير من المصارف الخبرة و الأنظمة لكي تكون مؤهلة لتطبيق منهج IRB.
- عدم توافر الموارد المناسبة لدى الكثير من المصارف أجل تلبية احتياجات الاستثمار المطلوب في التكنولوجيا المتطورة و أنظمة إدارة المخاطر و جمع المعلومات.
- المصارف ذات التصنيفات المتدنية ستجد نفسها أمام صعوبات عند دخولها أسواق التمويل الدولية.
- ازدياد وزن مخاطر عمليات الإنتر بنك من 20 % إلى 150%، و الكثير من البنوك تعتمد على الإنتر بنك.

خلاصة الفصل:

في الأخير يمكن أن نستخلص بأن متطلبات لجنة بازل تسعى إلـــى تـــدعيم الثقـــة فـــي المعاملات الاقتصادية من خلال تدنية و معالجة الأنشطة عالية المخاطر.

و الالتزام متطلبات كفاية رأس المال للجنة بازل هو أمر مسلم به سواء كان المصرف دوليا أو محلياً، وذلك لأن متطلبات اللجنة امتازت بالشمولية من حيث الأدوات أو التطبيق العملـــي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى إن الالتزام بمتطلبات لجنة بازل تدعم ثقة المودعين بالمصرف وتدعم بالوقت ذاته عمليات وأنشطة واستثمارات المصرف المعني، إذ أن الالتزام بمتطلبـــات لجنة بازل يعد وقاية و رقابة شمولية لأنشطة المصرف لكل من المودعين و المقترضـــين و المصرف.

الخاتمة

تعد البنوك مؤسسات مالية تنشط في عالم النقود و الأعمال الذي، إلـــى يتميـــز بوجـــود حاجة مستمرة لتداول الأموال بمبال مختلفة بين أعوان النشاط الاقتصادي و ذلك وفقا لطبيعة و حجم العمليات المراد القيام بها.

و من خلال دراستنا هذه يمكن استخلاص الاستنتاجات التالية:

- عرفت البنوك بصفة عامة تطورا هاما عبر التاريخ، و قد مس هذا التطور كل الجوانب ما أدى إلى بروز وظائف جديدة كوظيفة التشريع و الرقابة.
- تسعى البنوك من خلال أدائها لوظائفها المختلفة إلى تحقيق جملة من الأهـــداف يمكـــن حصرها في: الربح، تحقيق السيولة، النمو، و كذا هدف الحصة السوقية.
- تتأثر الإدارة في البنوك من خلال عوامل يمكن إجمالهـــا فـــي: تكنولوجيـــا الحاســـبات الالكترونية، التنوع و نظم المعلومات الإدارية، العالمية، و التغير الاجتماعي,
- ينتهج البنك سياسات خاصة بالأنشطة الرئيسية التي يمارسها، إحداها السيولة التي تعتبر المال النقدي الجاهز لدى البنك لمواجهة طلبيات السحب,
- يعتمد البنك على سياسة الاستثمار من أجل تحقيق عائد إضافي عن طريق توظيف بعض موارده.
- تختلف سياسة الإقراض من بنك إلى آخر و ذلك وفقا لأهدافه، و مجال تخصصه و كـــذا هيكله التنظيمي.
- تعتبر الودائع من أهم مصادر تمويل البنوك خاصة البنوك التجاريـــة، لـــذلك تحـــرص البنوك على تنميتها في ظل مجموعة من العوامل.
- يتركب هيكل رأسمال البنك من رأسماله المدفوع و الاحتياطات لمواجهة مخاطر محتملة أو لتدعيم مركزه المالي، و الأرباح الصافية المرحلة مـــن ســـنوات مضـــت، و يمكـــن تلخيص وظائفه في: الحماية لأموال المودعين و الضمان، تمويل المباني و التجهيـــزات الرأسمالية.

- يتعرض القطاع المصرفي بفعل المستجدات العالمية إلى العديد من المخاطر، مـــا دفـــع بإنقاص قدرة رأسماله على توفير الحماية اللازمة لمودعيها، حيث ساهم ذلك في ظهور لجنة بازل التي تهدف إلى إرساء معيار موحد لكفاية رأس المال.
- إن الالتزام بتطبيق متطلبات كفاية رأس المال للجنة بازل هو أمر مسلم به، و ذلـــك لأن هذه المتطلبات امتازت بالشمولية من حيث الأدوات أو التطبيق العملي.
- كما أن الالتزام بهذه المتطلبات يدعم ثقة المودعين بالمصرف و يـــدعم بالوقـــت ذاتـــه عمليات أنشطة و استثمارات المصرف المعني.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

1- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (رط)، 2000

2- حسين عمر، موسوعة المصطلحات الاقتصادية دار الشروق، جدة، الطبعة 2، 1979.

3- إسماعيل هاشم مذكرات في النقود و البنوك، دار النهضة العربية، بيروت، (رط)، 1996.

4- فريدة بخزار يعدل، تقنيات و سياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة3، 2005.

5- أحمد غنيم، صناعة قرارات الائتمان و التمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك، دار المستقبل، بور سعيد،(رط)، 1999.

6- أسامة محمد فولي، و مجدي محمود شهاب، مبادئ النقود و البنوك، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،(رط)، 1997.

7- محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، مصر، (رط)، 2005.

8- سامي خليل، النقود و البنوك، شركة كاظم للنشر و الترجمة و التوزيع، الكويت، (رط)، 1982.

9- شقيري نوري موسى و زملاؤه، المؤسسات المالية المحلية و الدولية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الطبعة1، 2009.

10- علي عبد المنعم، عيسى نزار، النقود و المصارف و الأسواق المالية، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة1، 2004.

11- خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، دار وائل للنشر، الإسكندرية، الطبعة2، 2000.

12- زياد العلواني، النقود و المصارف، مديرية الكتب و المطوعات الجامعية، الجزائر، (رط)، 1981.

13- ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة1، 1963.

14- سيد الهواري، إدارة البنوك مكتبة عين الشمس، القاهرة، (رط)، 1981.

15- علا نعيم عبد القادر و آخرون، مفاهيم حديثة في ادارة البنوك، دار البداية، الأردن، الطبعة1، 2009.

16- صالح أمين، اقتصاديات النقود و المصارف، دار الكتب الوطنية، بنغازي، الطبعة1، 1991.

17- صبحي تادرس قويصة، و مدحت محمد العقاد، النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة، بيروت، (رط)، 1983.

18- ربيع محمود الروبي، اقتصاديات النقود و المصارف، دار الحقوق، مصر، (رط)، 1985.

19- رمضان زياد، مبادئ الاستثمار المالي و الحقسقس، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، الطبع الأولى، 1998.

20- صقر أحمد صقر، النظرية الكلية، دار الغريب، القاهرة، (رط)، 1976.

21- قطب مصطفى سانو، الاستثمار أحكامه و ضوابطه في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة1، 2000.

22- عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة و عمليات ادارتها، دار الجامعة الاسكندرية، مصر، الطبعة1، 2000.

23- توماس ماير و جيمس دو سينبري و روبرت ألبير، النقود و البنوك و الاقتصاد، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق، و مراجعة أحمد بديع بليح، دار المريخ، مصر، (رط)، 2002.

24- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة3، 2004.

25- هندي منير ابراهيم، ادارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة3، 2000.

26- عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية،(رط)، 2008/2007.

27- علي سعد محمد داود، البنوك و محافظ الاستثمار، دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، (رط)، 2012.

28- عبد الغفار حنفي و رسمية قرياص، أسواق المال، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية،(رط)، 2003.

29- عبد الغفار حنفي، الأسواق والمؤسسات المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر،(رط)، 1994.

30- دريد كامل آل شبيب، 'دارة البنوك المعاصرة، دار السيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، الطبعة1، 2012.

31- سمير الخطيب، قياس و إدارة المخاطر بالبنوك،منشأة المعارف،الإسكندرية، (رط)، 2005.

32- عبد الحميد عبد المطلب، العولمة و اقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر، (رط)، 2001.

33- طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية الإسكندرية، (رط)، 2003.

34- أحمد شعبان محمد علي، الأزمات و المتغيرات الاقتصاية و دور القطاع المصرفي، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية. الطبعة الأولى، 2011.

المراجع باللغة الفرنسية

1- Abdellah Boughaba-Analyse et evaluation desprojets.ED. BERTI. Paris. 1978.

2- S.N.C-Plan comptable National-1975.

3- Pierre Conso.La gestion Financiere de l'entreprise-Tome 2-dunoet-Paris-1978.

الفهرس

مقدمة عامة ..... أ،ب

I- مفاهيم أساسية حول البنوك 01

تمهيد 02

I.1- المبحث الأول: ماهية البنك 03

I.1.1- المطلب الأول: نشأة البنك 03

I.1.2- المطلب الثاني: مفهوم البنك 05

I.1.3- المطلب الثالث: الأهداف الرئيسية للبنك 06

I.2- المبحث الثاني: أنواع البنوك 07

I.2.1- المطلب الأول:من حيث طبيعة الأعمال التي تزاولها 07

I.2.2- المطلب الثاني: من حيث مصادر الأموال 08

I.2.3- المطلب الثالث: من حيث شرعية العمليات 10

I.3- المبحث الثالث: وظائف البنوك 11

I.3.1- المطلب الأول: الوظائف التقليدية 11

I.3.2- المطلب الثاني: الوظائف الحديثة 12

I.4- المبحث الرابع:العوامل المؤثرة على الإدارة في البنوك 13

I.4.1- المطلب الأول: تكنولوجيا الحاسبات الإلكترونية..... 14

I.4.2- المطلب الثاني: التنوع و نظم المعلومات الإدارية 15

I.4.3- المطلب الثالث: العالمية 15

I.4.4- المطلب الرابع: التغير الاجتماعي..... 16

خلاصة 17

II- الفصل الثاني: أهم السياسات البنكية 18

تمهيد 19

II.1- المبحث الأول: سياسة السيولة 20

II.1.1- المطلب الأول: تطور فكرة السيولة و تعريفها 20

II.1.2- المطلب الثاني: مكونات السيولة 21

II.1.3- المطلب الثالث: معايير قياس السيولة 22

II.2- المبحث الثاني: سياسة الاستثمار 24

II.2.1- المطلب الأول: مفهوم الاستثمار 24

II.2.2- المطلب الثاني: أهداف سياسة الاستثمار 25

II.2.3- المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على سياسة الاستثمار في البنك .. 26

II.3- المبحث الثالث: سياسة الإقراض 27

II.3.1- المطلب الأول: مفهوم القرض و مصادره 27

II.3.2- المطلب الثاني: مكونات سياسة الإقراض 28

II.3.3- المطلب الثالث: أنواع القروض 29

II.4- المبحث الرابع: سياسة الودائع 31

II.4.1- المطلب الأول: تعريف الودائع و أهم تصنيفاتها 31

II.4.2- المطلب الثاني: السياسات المتبعة في تنمية الودائع 32

II.4.3- المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الطلب على الودائع 34

II.5- المبحث الخامس: سياسة رأس المال 35

II.5.1- المطلب الأول: هيكل رأس المال 35

II.5.2- المطلب الثاني: وظائف رأس المال 36

1.5.II- المطلب الثالث: ملائمة رأس مال البنك 37
خلاصة 38

III-الفصل الثالث: لجنة بازل و كفاية رأس المال 39
تمهيد 40
1.III- المبحث الأول: لجنة بازل 40
1.1.III- المطلب الأول: نشأة لجنة بازل 41
2.1.III- المطلب الثاني: أهداف لجنة بازل..... 42
3.1.III- المطلب الثالث: المبادئ الأساسية للجنة بازل 43
2.III- المبحث الثاني: اتفاقية بازل 1 44
1.2.III- المطلب الأول: مقررات اتفاقية بازل 1..... 44
2.2.III- المطلب الثاني: ايجابيات اتفاقية بازل 1 45
3.2.III- المطلب الثاني: سلبيات اتفاقية بازل 1..... 46
3.III-المبحث الثالث: اتفاقية بازل 2..... 47
1.3.III- المطلب الأول: الحاجة إلى اتفاقية بازل 2 47
2.3.III- المطلب الثاني: دعائم كفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل 2..... 48
3.3.III- المطلب الثالث: أهم الانعكاسات المترتبة على البنوك نتيجة تطبيق
مقررات بازل2 49
خلاصة..... 50

خاتمة عامة .....د،ه

قائمة المراجع

الملخص:

تعد البنوك شريان الحياة الاقتصادية و المحفز للأنشطة المختلفة، لما تقوم به من امتصاص للموارد الماليـــة من وحدات النقد الفائض و من ثم توجيهها نحو الوحدات التي تعاني من عجز، من خلال اعتمادهـــا علـــى سياسات مصرفية متعددة. إلا أن هذا لا يمنعها من التعرض إلى العديد من المخاطر، و هذا ما دفع بظهـــور لجنة بازل حيث تسعى متطلباتها الأولى و الثانية إلى تدعيم الثقة في التعاملات المصرفية من خلال تدنية و معالجة الأنشطة عالية المخاطر، إذ أن الالتزام بمتطلبات اللجنة يعد وقاية و رقابة لشمولية أنشطة المصرف لكل من المودعين و المقترضين و المصرف.

Résumé:

Les banques sont l'élément vital de l'économie et de catalyseur pour diverse activités, pour son absorption de ressources financières des unités monétaires excédent, et puis dirigé vers un déficit dé unités grâce à sa dépendance à l'égard des politiques bancaires multiples. Toutefois, cela ne les empêche pas d'être exposé à de nombreux risques et c'est pourquoi l'émergence du comité de Bale. Alors qu'elle cherche ses exigences premières et la deuxième à renforcer la confiance dans le secteur bancaires, grâce à la réduction et le traitement des activités de transformation à haut risques. Quand a la conformité avec les exigences du comité de Bale est la prévention et le contrôle de l'intégralité des activités de la banque pour chacun des déposants et les emprunteurs et le banque.

Summary:

Banks are the lifeblood of the economy and catalyst for various activities for its absorption financial resources from surplus monetary units and then directed to a deficit units thanks to its dependence with respect to multiple banking policies. However, this does not prevent them from being exposed to numerous risks, that is why the emergence of the Basel committee. Basel committee first, second requirement to trust supported in banking transaction within treating and minimum height risk activities, the obligation in Basel committee has been watcher comprehensive and safety of bank activity for bank, lender.